منظمة التحرير الفلسطينية
دائـرة شؤون المفاوضات

دولة فلسطين

ماذا بعد حصول فلسطين على مكانة دولة غير عضو ؟

الدراسة رقم (12)

كانون اول – 2012

مقدمة من الدكتور صائب عريقات
عضو اللجنة المركزية لحركة " فتح "
رئيس الوفد الفلسطيني لمفاوضات الوضع النهائي

ماذا بعد حصـــول فلسطين
على مكانــة دولة (مراقب)؟

تشرين أول – كانون أول 2012

دراسة رقم (12)

مقدمة من

الدكتور صائب عريقات

عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"

رئيس الوفد الفلسطيني لمفاوضات الوضع النهائي

المحتويات

المقدمة :

أولاً : زيارات واتصالات الرئيس محمود عباس.

ثانياً: الدول العربية:

1- مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري القاهرة. 2012/11/12.

2- اجتماع لجنة مُتابعة مُبادرة السلام العربية . الدوحة . 2012/12/9.

ثالثاً: اللجنة الرباعية الدولية :

1- الولايات المتحدة الأمريكية.

2- روسيا الاتحادية.

3- الأمم المتحدة.

4- الاتحاد الأوروبي.

رابعاً: إسرائيل:

1- العدوان على قطاع غزة.

2- التفاهمات وبيان وقف إطلاق النار . القاهرة . 2012/11/21.

3- مُعارضة إسرائيل للتوجه إلى الأمم المتحدة.

4- الرد الإسرائيلي على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة.

خامساً : المُصالحة الفلسطينية.

سادساً: ما بعد قرار الجمعية العامة؟.

أ- ما الذي علينا القيام به الآن؟.

سابعاً : الخلاصة .

ثامناً : الملاحق.

المقدمـــــة:

في شهر تشرين أول 2012 قدمت الدراسة رقم (11) بعنوان فلسطين "دولة غير عضو".
اليوم التالي؟ "Palestine Non Member State" – The Day After ?

تضمنت هذه الدراسة، مجموعة من التوصيات حول الاستعدادات لليوم التالي، وركائز الاستراتيجية الفلسطينية، أي بعد حصول فلسطين على حدود 1967 وبعاصمتها القدس الشرقية على مكانة دولة غير عضو.

الدراسة رقم (12) بعنوان ماذا بعد حصول فلسطين على مكانة دولة غير عضو؟. سوف تتضمن زيارات ولقاءات واتصالات الرئيس محمود عباس. والمواقف العربية والدولية قبل التصويت بما في ذلك ما مورس من ضغوط على الرئيس عباس للتراجع عن تقديم مشروع القرار، او لتضمينه تعهدات تعجيزية، سوف نتطرق لها بالتفصيل.

إلا أن الهدف الأساسي من هذه الدراسة سوف يتركز على الاستراتيجية الفلسطينية في مرحلة ما بعد دولة فلسطين المراقبة؟.

أولاً: زيارات واتصالات الرئيس محمود عباس:

1- لقاء الرئيس محمود عباس مع نائب رئيس كينيا. رام الله . 2012/10/23.
2- لقاء الرئيس محمود عباس مع رئيس بلغاريا. رام الله . 2012/10/24.
3- لقاء الرئيس محمود عباس مع المفوضة السامية للعلاقات الخارجية في الإتحاد الأوروبي كاثرين اشتون. رام الله. 2012/10/25.
4- الرئيس محمود عباس يلتقي رئيس الحزب الإشتراكي السويدي . رام الله. 2012/10/29.
5- الرئيس محمود عباس يلتقي وزير خارجية لاتفيا. رام الله. 2012/10/31.
6- الرئيس محمود عباس يلتقي الأمين العام للجامعة العربية د. نبيل العربي . عمان. 2012/11/5.
7- الرئيس محمود عباس يلتقي وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف. عمان . 2012/11/6.
8- الرئيس محمود عباس يلتقي وزير الخارجية الأردني. ناصر جودة. عمان. 2012/11/6.
9- الرئيس محمود عباس يستقبل بطريرك روسيا كيريل الأول. بيت لحم. 2012/11/10.
10- مكالمة بين الرئيس محمود عباس والرئيس الأمريكي باراك أوباما. 2012/11/11.
11- الرئيس محمود عباس يلتقي خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز . الرياض. 2012/11/12.
12- الرئيس محمود عباس يشارك في اجتماعات المجلس الوزاري العربي. القاهرة. 2012/11/12.
13- الرئيس محمود عباس يلتقي فخامة الرئيس المصري محمد مرسي. القاهرة. 2012/11/13.
14- الرئيس يقوم بزيارة لسويسرا، 14-2012/11/15 حيث يلتقي في بيرن برئيسة الفيدرالية السويسرية، ورئيسا مجلس النواب والشيوخ ووزير الخارجية، وذلك لاقناع سويسرا بالتصويت لصالح مشروع قرار في الجمعية العامة لرفع مكانة فلسطين إلى دولة غير عضو.

15- الرئيس محمود عباس يقطع جولته الأوروبية ويعود إلى أرض الوطن يوم 2012/11/15، وذلك لمتابعة وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. حيث قام الرئيس أبو مازن بالاتصال مع السكرتير العام للأمم المتحدة، وبالرئيس المصري محمد مرسي، والأمين العام للجامعة العربية د. نبيل العربي، والإدارة الأمريكية وعدد من القيادات الأوروبية.

16- الرئيس محمود عباس يلتقي وزير خارجية فرنسا رولاند فابيوس. رام الله . 2012/11/18.

17- الرئيس محمود عباس يلتقي مبعوث اللجنة الرباعية لعملية السلام توني بلير. رام الله. 2012/11/19.

18- الرئيس محمود عباس يلتقي وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية اليستر بيرت. رام الله. 2012/11/20.

19- الرئيس محمود عباس يلتقي وزير خارجية ألمانيا جيدو فيستر فيله. رام الله. 2012/11/20.

20- الرئيس محمود عباس يلتقي وزير الخارجية الأردني ناصر جودة، 2012/11/20.

21- الرئيس محمود عباس يلتقي السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون. رام الله . 2012/11/21.

22- الرئيس محمود عباس يلتقي وزيرة خارجية أمريكا هيلاري كلينتون . رام الله. 2012/11/21.

23- الرئيس محمود عباس يتلقى اتصالاً هاتفياً من نائب رئيس الوزراء البريطاني، ووزير الخارجية الفرنسي ووزير خارجية بريطانيا يوم 2012/11/26.

24- الرئيس محمود عباس يلتقي نائب وزير الخارجية الأمريكي ويليام بيرنز والمبعوث الأمريكي لعملية السلام ديفيد هيل.نيويورك.2012/11/28.

25- الرئيس محمود عباس يلتقي السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون.نيويورك. 2012/11/28.

26- الرئيس محمود عباس يلتقي وزير خارجية تركيا احمد داود أوغلو. نيويورك.2012/11/28.

27- الرئيس محمود عباس يشارك في افتتاح أعمال لجنة التضامن مع الشعب الفلسطيني. نيويورك.2012/11/29.

28- الرئيس محمود عباس يلقي كلمة تاريخية أمام اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد توزيع مشروع قرار رفع مكانة فلسطين على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية إلى دولة غير عضو . الأمم المتحدة – نيويورك. 2012/11/29.

29- حصول القرار على تصويت 138 دولة مع 41 امتناع، و9 ضد.

30- الرئيس محمود عباس يلتقي العاهل الاردني جلالة الملك عبد الله الثاني . عمان. 2012/12/2.

31- الرئيس محمود عباس يعود من نيويورك إلى أرض دولة فلسطين المحتلة، حيث استقبال جماهيري حاشد.

32- الرئيس محمود عباس يستقبل العاهل الأردني جلالة الملك عبد الله الثاني في رام الله . 2012/12/6.

33- الرئيس محمود عباس يلتقي الأمين العام لجامعة الدول العربية د. نبيل العربي . الدوحة 2012/12/8.

34- الرئيس محمود عباس يلتقي وزير خارجية مصر محمد كامل عمرو، الدوحة. 2012/12/9.

35- الرئيس محمود عباس يلتقي رئيس وزراء وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم ال ثاني . الدوحة . 2012/12/9.

36- الرئيس محمود عباس يُشارك في اجتماعات لجنة مُبادرة السلام العربية . الدوحة 2012/12/9.

37- الرئيس محمود عباس يلتقي سمو الأمير حمد بن خليفة ال ثاني. الدوحة . 2012/12/10.

38- الرئيس محمود عباس يبدأ زيارة رسمية لتركيا، ويُلقي خطاب أمام البرلمان التركي بصفته رئيس دولة فلسطين . أنقرة . 2012/12/10.

39- الرئيس محمود عباس يلتقي الرئيس التركي عبد الله غل ، الذي يستقبله كرئيس دولة فلسطين في استقبال رسمي. انقرة .2012/12/11.

40- الرئيس محمود عباس يلتقي وزير خارجية تركيا احمد داود اوغلو. أنقرة. 2012/12/11.

41- الرئيس أبو مازن يلتقي رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان. أنقرة. 2012/12/11.

42- الرئيس محمود عباس يلتقي عدد من جرحى أبناء شعبنا الفلسطيني من أبناء قطاع غزة الذين يعالجون في المشافي التركية. أنقرة. 2012/12/12.

43- الرئيس محمود عباس يقوم بزيارة رسمية للبرتغال. 12-2012/12/13، يلتقي خلالها رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ووزير الخارجية، ورئيس البرلمان.

44- الرئيس محمود عباس يقوم بزيارة رسمية لإيطاليا، 16-2012/12/17، يلتقي خلالها رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، ووزير الخارجية، وقادة المُعارضة.

45- الرئيس محمود عباس يلتقي قداسة البابا بنديكتوس السادس عشر. الفاتيكان. 2012/12/17.

46- الرئيس محمود عباس يقوم بزيارة رسمية لإسبانيا ، يلتقي خلالها مع رئيس الوزراء، وقادة المُعارضة، ووزير الخارجية، 18-2012/19.

47- الرئيس محمود عباس يدعو السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون للعمل على تمكين أبناء شعبنا الفلسطيني في مخيمات اللجوء في سوريا من الدخول إلى دولة فلسطين المحتلة . 2012/12/20.

48- الرئيس محمود عباس يُعطي تعليماته للسفير رياض منصور للبدء في تقديم مشروع قرار حول القرارات الاستيطانية الإسرائيلية المُتعلقة بمستوطنات (E1) راموت شالوم، وجيفعات حاموتس. 2012/12/20.

ثانياً: الدول العربية :

1- اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري. القاهرة . 2012/11/12

عُقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بمشاركة الرئيس محمود عباس في القاهرة يوم 2012/11/12 . أكد الرئيس محمود عباس للسادة وزراء الخارجية العرب وبحضور الأمين العام للجامعة العربية د. نبيل العربي، أن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قد اتخذت قرار لتقديم مشروع للجمعية العامة لرفع مكانة فلسطين على حدود 1967 وبعاصمتها القدس الشرقية إلى دولة غير عضو يوم 2012/11/29.

كان الرئيس عباس يدرك أن الإدارة الأمريكية وبعد فوز الرئيس باراك أوباما لفترة رئاسية ثانية قد أجرت اتصالات مع عدد لا بأس له من قادة ووزراء خارجية الدول العربية، أكدت من خلالها معارضتها الشديدة لقرار القيادة الفلسطينية التوجه إلى الأمم المتحدة لرفع مكانة فلسطين إلى دولة غير عضو، معللة ذلك بانه إجراء أحادي الجانب يزعزع فرص إعادة إطلاق عملية السلام.

واقترح الرئيس عباس على السادة الوزراء اصدار بيان لتأييد ودعم المسعى الفلسطيني.

وعلى ضوء اقتراح قدمه معالي الشيخ حمد بن جاسم ال ثاني، رئيس وزراء وزير خارجية دولة قطر، ورئيس لجنة متابعة مبادرة السلام العربية ، أصدر الوزراء قراراً أعلنوا فيه دعمهم التام لمسعى منظمة التحرير الفلسطينية لرفع مكانة فلسطين إلى دولة غير عضو، وكذلك توفير شبكة أمان مالية بقيمة 100 مليون دولار في حال فرضت عقوبات على الشعب الفلسطيني.

ونص القرار على :

القرار الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته غير العادية – القاهرة – 2012/11/12

إن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بتاريخ 2012/11/12 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة ،

وبعد استماعه إلى العرض المُقدم من فخامة الرئيس الفلسطيني والذي استعرض فيه المستجدات على الساحة الفلسطينية .

يُعيد وزراء الخارجية العرب التأكيد على دعمهم التام لمسعى مُنظمة التحرير الفلسطينية لرفع مكانة فلسطين دولة مراقبة (غير عضو) على حدود خط الرابع من يونيو/حزيران لعام 1967 بما فيها القدس الشرقية كعاصمة لدولة فلسطين، وذلك من خلال طرح مشروع قرار بهذا الشأن على الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 29 نوفمبر/ تشرين ثاني الجاري.

وتأكيدهم على توفير شبكة أمان مالية بقيمة 100 مليون دولار في حال فُرضت عقوبات على الشعب الفلسطيني.

ودعوتهم إلى كافة التجمعات الإقليمية والإتحاد الأوروبي لدعم ومُساندة الطلب الفلسطيني.

وكذلك توجيه الشكر لكافة الدول التي اعترفت بدولة فلسطين على خط الرابع من يونيو/ حزيران لعام 1967 بما فيه القدس الشرقية كعاصمة لدولة فلسطين .

وحث الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين إلى القيام بذلك إسهاماً منها لتعزيز الإجماع الدولي القائم على ضرورة إنهاء الاحتلال وقيام دولة فلسطين المُستقلة .

وكذلك حث مجلس الأمن بالنظر بالطلب بالعضوية الكاملة .

2- اجتماع لجنة مُتابعة مُبادرة السلام العربية . الدوحة 2012/12/9.

عقدت لجنة مُبادرة السلام العربية اجتماعاً في الدوحة يوم 2012/12/9، شارك فيه الرئيس محمود عباس وقدم خلاله خطة عمل شاملة لمرحلة ما بعد قرار الجمعية العامة التاريخي برفع مكانة فلسطين على حدد 1967 وبعاصمتها القدس الشرقية إلى دولة غير عضو (مراقب).

وبعد نقاشات مُعمقة تم الاتفاق على تشكيل لجنة برئاسة قطر رئيس لجنة مُتابعة مُبادرة السلام العربية وعضوية السعودية ، مصر ، الأردن، المغرب ، لبنان، العراق وفلسطين والأمين العام للجامعة العربية لوضع خطة عمل ، اعتماداً على ما طرحه الرئيس محمود عباس حول العملية السياسية :

أ- سقف زمني مداه ستة أشهر.

ب-استئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها في نهاية عام 2008 ، وذلك بهدف التوصل إلى اتفاق إطار حول قضايا الوضع النهائي كافة.

ت-وقف النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية بما يشمل القدس.

ث-الإفراج عن الإسرى ، وخاصة هؤلاء الذين اعتقلوا قبل نهاية عام 1994.

ج- يلتزم الجانب الفلسطيني بتنفيذ كل ما عليه من التزامات ، وبما يشمل عدم القيام بأي خطوات خلال تلك الفترة من شأنها تدمير الثقة المطلوبة . وكذلك تم الاتفاق على وضع شبكة الأمان المالية بقيمة 100 مليون دولار شهرياً موضع التنفيذ خلال أسبوعين من تاريخ 2012/12/10.

وصدر عن الاجتماع بيان جاء فيه :

البيان الصادر عن اجتماع اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية
الدوحة: 2012/12/9

اجتمعت لجنة مبادرة السلام العربية على المستوى الوزاري برئاسة معالي الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة قطر وبحضور فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين وبمشاركة السيد الأمين العام والسادة وزراء الخارجية ورؤساء وفود الدول أعضاء اللجنة إضافة إلى السادة وزراء خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ودولة الكويت، وذلك تنفيذاً للفقرة (8) من قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 7576 د.غ.ع بتاريخ 2012/11/17.

وبعد استماعها إلى العرض المقدم من فخامة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، والذي استعرض فيه آخر المستجدات على الساحة الفلسطينية وعلى رأسها وجوب تحقيق المصالحة الفلسطينية وحصول فلسطين على مكانة دولة مراقب (غير عضو) في الأمم المتحدة على حدود 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، بتصويت تاريخي في الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 2012/11/29، حيث صوتت الغالبية العظمى لدول العالم لصالح القرار.

وما تلا ذلك من قرارات للحكومة الإسرائيلية بتكثيف النشاطات الاستيطانية وخاصة في مدينة القدس الشرقية المحتلة وما حولها، إضافة إلى قرار حجز أموال الشعب الفلسطيني، واستمرار حجز المساعدات الأمريكية من قبل الكونغرس الأمريكي.

وبعد إجراء تقييم ومراجعة لمرجعيات عملية السلام وآلياتها بما فيها مبادرة السلام العربية ودور اللجنة الرباعية وكذلك تقييم الواقع الجديد الذي خلقه حصول فلسطين على وضع دولة مراقب بالأمم المتحدة وتبعات ذلك.

خلصت اللجنة إلى ما يلي:

1- تقديم الشكر لكل دول العالم التي صوتت لصالح مشروع القرار برفع مكانة فلسطين في الأمم المتحدة على حدود 1967، وبعاصمتها القدس إلى دولة مراقب (غير عضو).
2- حث مجلس الأمن على الإسراع في البت في طلب حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.
3- دعوة الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين إلى القيام بذلك بأسرع وقت ممكن.
4- مطالبة المجتمع الدولي وفي مقدمته مجلس الأمن على تنفيذ قراراته وتحمل مسؤولياته تجاه دولة فلسطين المحتلة لإنهاء احتلال إسرائيل لجميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة والانسحاب إلى خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967.
5- التأكيد على التنفيذ الفوري لقرار قمة بغداد رقم 551 بتاريخ 2012/3/29، والقاضي بتوفير شبكة أمان مالية بمبلغ 100 مليون دولار شهرياً، وذلك على ضوء قيام سلطة الاحتلال (إسرائيل) بحجز أموال الشعب الفلسطيني، واستمرار حجز المساعدات الأمريكية من قبل الكونغرس الأمريكي، ويكلف رئيس اللجنة والأمين العام بالتعاون مع دولة فلسطين بالعمل على تنفيذ هذا القرار، علماً بأن السلطة الفلسطينية بحاجة إلى 240 مليون دولار شهرياً للوفاء بحاجيات الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة.

6- إن حصول فلسطين على وضع دولة مراقب بالأمم المتحدة وما يعنيه هذا من تأكيد الاعتراف الدولي بفلسطين كدولة مكتملة المقومات واقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي يحتم على المجتمع الدولي إنهاء هذا الاحتلال، ودعوة المجتمع الدولي إلى إطلاق مفاوضات تكون مرجعيتها تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وخاصة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وفي مقدمتها القرارين رقم 242 (1967) ورقم 338 (1973) الذين يقضيان بإنهاء الاحتلال وانسحاب إسرائيل إلى خط الرابع من حزيران عام 1967، وبما يشمل القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين، خلال سقف زمني يتم الاتفاق عليه، مع ضمان وقف النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية كافة والإفراج عن الأسرى الفلسطينيين والعرب.

7- الدعوة إلى عقد مؤتمر باريس 2 على المستوى الوزاري بالتنسيق مع دولة فلسطين لدعم الشعب الفلسطيني في الضفة وبما فيها القدس وإعادة اعمار قطاع غزة بأسرع وقت.

8- تشكيل وفد وزاري عربي برئاسة معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة قطر ومشاركة الأمين العام للجامعة وعضوية الدول التي ترغب في ذلك، لإجراء مشاورات خلال الشهر المقبل مع مجلس الأمن، والإدارة الأمريكية وروسيا الاتحادية والصين والاتحاد الأوروبي للاتفاق على آليات تنفيذ ما جاء بالفقرة السادسة وفق إطار زمني محدد، وتكليف الأمين العام بتشكيل فريق عمل لإعداد الخطوات التنفيذية اللازمة لهذا التحرك.

9- دعم جهود دولة فلسطين المحتلة للحصول على عضوية الوكالات الدولية المتخصصة والانضمام إلى المواثيق والبروتوكولات الدولية.

10- التأكيد مجدداً على أن الاستيطان بكافة أشكاله يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة، وأن قيام الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ ما أعلنت عنه من مشاريع جديدة في مدينة القدس الشرقية المحتلة وما حولها يرقي إلى جرائم حرب، ويعني القضاء على حل الدولتين، حيث سيكون لذلك تبعيات ونتائج تتحمل الحكومة الإسرائيلية وحدها المسؤولية.

11- إدانة سلطات الاحتلال الإسرائيلي لاستمرار احتجازها آلاف الأسرى الفلسطينيين والعرب في مخالفة صارخة للقانون الدولي، وخاصة اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة، ووجوب الإفراج عن هؤلاء الأسرى وفي مقدمتهم أولئك الذين اعتقلوا قبل نهاية عام 1994، والترحيب بدعوة العراق لعقد مؤتمر الأسرى خلال الفترة 10-12 ديسمبر 2012.

12- التأكيد مجدداً على وجوب رفع الحصار البري والبحري والجوي عن قطاع غزة وبشكل فوري وشامل.

13- ضرورة الإسراع في تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية على أساس اتفاقات القاهرة والدوحة واعتبار ذلك نقطة ارتكاز رئيسة لدولة فلسطين المحتلة والذي أكد المجتمع الدولي

على وحدتها الجغرافية (الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة)، وذلك تحت رعاية جمهورية مصر العربية، ودعم جامعة الدول العربية.

14- تقديم الشكر للدول الأعضاء التي أوفت بالتزاماتها المالية لدعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، ودعوة بقية الدول إلى الإسراع في الوفاء بالتزاماتها المالية لتمكين السلطة الفلسطينية من مواجهة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وتجاوز الأزمة المالية الخانقة التي تواجهها دولة فلسطين المحتلة.

15- الدعوة إلى متابعة تنفيذ قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 7513 د.ع (138) بتاريخ 2012/9/5 والذي نص على إنشاء لجنة مستقلة ومحايدة على مستوى الأمم المتحدة لاستكمال التحقيق في ملابسات استشهاد الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، وذلك في ضوء نتائج عمل الخبراء من روسيا وفرنسا وسويسرا الذين اخذوا عينات من جثمان الشهيد الرئيس ياسر عرفات.

ثالثاً : اللجنة الرباعية الدولية:

مُنذ اجتماعها على المستوى الوزاري في واشنطن يوم 2012/4/11 ، لم تتمكن اللجنة الرباعية من عقد أي اجتماع لها ، وذلك على الرغم من الدعوات المُلحة والمتكررة التي أطلقها سيرجي

لافروف وزير خارجية روسيا الاتحادية لضرورة عقد اجتماع للجنة الرباعية الدولية على المستوى الوزاري . إلا أن الإدارة الأميريكية واصلت رفض هذه الدعوات واكتفت بعقد لقاءات وإجراء اتصالات على مستوى المندوبين الذين لم يتمكنوا من الاتفاق على بيان مشترك مُنذ شهر نيسان وحتى يومنا هذا .

وعلى الرغم من مواصلة توني بلير مبعوث اللجنة الرباعية لزياراته ولقاءاته ، إلا أننا نستطيع القول أن اللجنة الرباعية الدولية قد جُمدت بشكل تام .

الرئيس محمود عباس واصل لقاءاته واتصالاته مع أعضاء اللجنة الرباعية الدولية كل على حدة . لذلك سوف نقوم بأستعراض وتحليل نتائج هذه اللقاءات والاتصالات مع أعضاء اللجنة الرباعية .

1- <u>الولايات المتحدة الأمريكية:</u>

خلال الفترة الممتدة من 22 تشرين أول إلى الآن، تواصلت اللقاءات والاتصالات الفلسطينية الأمريكية حيث جرى اتصال هاتفي بين الرئيس محمود عباس والرئيس الأمريكي باراك أوباما يوم 2012/11/11، والتقى الرئيس عباس مع المبعوث الأمريكي لعملية السلام ديفيد هيل في بيرن سويسرا يوم 2012/11/14، والتقى وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في رام الله يوم 2012/11/21، والتقى مع نائب وزير الخارجية الأمريكي وليامز بيرنز يرافقه السفير ديفيد هيل في نيويورك يوم 2012/11/28. حيث تم تسليم الرئيس عباس رسالة خطية من الرئيس أوباما.

إضافة إلى عدد كبير من اللقاءات مع القنصل الأمريكي العام مايكل راتني.

قبل التصويت على مشروع القرار بيومين وجهت الإدارة الأمريكية دعوة للدكتور صائب عريقات للذهاب إلى واشنطن واللقاء مع المسؤولين الأمريكيين إلا أنه اعتذر عن ذلك وطلب أن تعقد اللقاءات بين الجانبين في نيويورك، وذلك للتأكيد على تصميم القيادة الفلسطينية طرح مشروع القرار للتصويت.

كما تسلم الرئيس عباس رسالة خطية من عضوين من مجلس الشيوخ الأمريكي(1).

خلال هذه اللقاءات والاتصالات تمثلت المواقف الأمريكية بما يلي:

أ- تجديد الالتزام بالشراكة للسلام و ابداء الاستعداد للعمل للتوصل إلى سلام عادل وشامل خلال الفترة الثانية لرئاسة أوباما.

ب-معارضة الولايات المتحدة الأمريكية للخطوة الفلسطينية في الجمعية العامة، وطلب التراجع عن طرح مشروع قرار للتصويت أمام الجمعية العامة.

ت-التصويت في الجمعية العامة لعضوية (مراقبة) لدولة فلسطين سيعرض المصالح الأمريكية والأمن القومي الأمريكي للخطر.

1- الخطوة الفلسطينية ستضعف قدرة إدارة الرئيس أوباما للمساعدة في التوصل إلى السلام المنشود.

2- سيقوم الكونجرس بمنع تقديم المساعدات المالية الأمريكية للسلطة الفلسطينية وكما سيمنعون تمويل برامج الأمم المتحدة كافة.

3- الولايات المتحدة غير مستعدة للاقرار بدولة فلسطينية إلا من خلال المفاوضات الثنائية.

4- تدرك الإدارة الأمريكية صعوبة التراجع عن تقديم مشروع القرار للجمعية العامة لذلك تطلب تأجيل تقديم المشروع.

5- في يوم 2012/11/28، وقبل يوم واحد من التصويت على مشروع القرار قدمت الإدارة الأميريكية اقتراحاً بإضافة نصاً صريحاً لمشروع القرار يُلزم القيادة الفلسطينية بعدم القيام بأي خطوات تجاه عضوية فلسطين في كافة منظمات الامم المتحدة المتخصصة، وأي من المواثيق الدولية الأخرى.

أكد الرئيس عباس خلال هذه اللقاءات والاتصالات، على حرص الجانب الفلسطيني على عدم الصدام مع أميريكا، أو التعرض لمصالحها، مؤكداً بأنه مشروع القرار يعزز فرص السلام على أساس مبدأ الدولتين على حدود 1967، ورفض الرئيس عباس فكرة الغاء أو تأجيل أو تغيير صيغة مشروع القرار.

1-انظر الملحق رقم (1) رسالة أعضاء مجلس الشيوخ الأميريكي ورد الرئيس محمود عباس.
-الرسالة والرد مرفقان بالملحق رقم (1)

وكان أن صوتت أميريكا ضد مشروع القرار وقبل ساعات وفي يوم 2012/11/29 من التصويت قدمت عدة مشاريع قوانين للكونجرس الأمريكي نستطيع أن نلخصها بعبارة واحدة: " في حال قيام السلطة الفلسطينية بالحصول على مكانة دولة كاملة، أو عضوية أي من

المنظمات المتخصصة بما فيها محكمة الجنايات الدولية "I.C.C"، سيتم قطع كافة المساعدات المالية عن السلطة الفلسطينية وأي منظمة دولية تصبح فلسطين عضواً فيها.".

وسوف يقوم الكونجرس بوضع مشروع هذا القانون ضمن مشروع ميزانية الدفاع الأمريكي حتى لا يستطيع الرئيس اوباما الاعتراض عليه.

في تاريخ 2012/12/10، بعث عدد من أعضاء الكونجرس الأمريكي رسالة إلى الرئيس باراك أوباما طالبت بإغلاق مكتب مُنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن ، وقطع كافة المُساعدات عن السلطة الفلسطينية.(2)

2- <u>روسيا الاتحادية:</u>

في نفس الفترة التقى الرئيس محمود عباس مع وزير خارجية روسيا الاتحادية في عمان – الأردن يوم 2012/11/6، وأجرى اتصالاً هاتفياً مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، كما جرت عدة اتصالات ولقاءات مع المبعوث الروسي لعملية السلام سيرجي فرشينيين وممثل روسيا الاتحادية لدى السلطة الفلسطينية.
ونستطيع تلخيص موقف روسيا الاتحادية:

أ- دعم التوجه الفلسطيني للجمعية العامة للأمم المتحدة لرفع مكانة فلسطين على حدود 1967 وبعاصمتها القدس الشرقية إلى دولة غير عضو، والحث على عدم التراجع.
ب-دعم المصالحة الفلسطينية، وانهاء الانقسام الفلسطيني على أساس ما تم الاتفاق عليه في القاهرة والدوحة.
ت-رفض اي محاولة وتلاعب بوحدانية وشرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني.

2-أنظر رسالة أعضاء الكونجرس الأميريكي إلى الرئيس أوباما الملحق رقم (2).

ث-رفض المواقف الإسرائيلية المتشددة والتحريض على حياة الرئيس محمود عباس وتصاعد العنف من المستوطنين.

ج- رفض أي اقتراحات لإجراء مفاوضات أو عقد مؤتمر دولي في موسكو دون المرجعيات المحددة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وخارطة الطريق وبما يشمل وقف كافة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية.

ح- دعوة الرئيس محمود عباس لزيارة رسمية لروسيا في شهر يناير 2013.

خ- دعوة اللجنة الرباعية الدولية للانعقاد على المستوى الوزاري، للبحث في الخطوات المستقبلية بعد أن صوتت الجمعية العامة لرفع مكانة فلسطين إلى دولة غير عضو.

د- قبول روسيا المُشاركة في فحص جثمان الشهيد الخالد ياسر عرفات بناءاً على دعوة الرئيس عباس.

وبعد قرارات الحكومة الإسرائيلية ببناء مستوطنة (E1) ومستوطنة جيفعات هاموتس في القدس الشرقية المحتلة أصدرت وزارة خارجية روسيا البيان التالي يوم 2012/12/3:

"تنظر موسكو إلى نوايا الجانب الإسرائيلي بقلق جدي. إن بناء المستوطنات من قبل إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية غير شرعي، وغير معترف به وتشجبه روسيا، وكما يشجبه المجتمع الدولي. إن تنفيذ الخطط الواسعة الجديدة في بناء المستوطنات سلبي لأبعد الحدود وسيكون له التأثير السلبي على مساعي العودة إلى المفاوضات المباشرة التي تهدف إلى حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي عبر حل الدولتين. وأما بخصوص وقف تحويل الأموال فإن مثل هذه الخطوة ستؤدي إلى أزمة في ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية، وستؤدي إلى زيادة تأزم الوضع الاقتصادي – الاجتماعي والوضع الإنساني في فلسطين".

من هنا فإننا ندعو الجانب الإسرائيلي إلى إعادة النظر في هذه الخطط في بناء المستوطنات والعودة إلى تحويل ما هو مستحق من أموال للفلسطينيين، وبذلك يتم المحافظة على إمكانية العودة إلى المفاوضات والتوصل إلى السلام العادل والطويل الأمد في المنطقة.

3- <u>الأمم المتحدة:</u>

التقى الرئيس محمود عباس السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون في رام الله يوم 2012/11/21، وفي نيويورك يوم 2012/11/28، إضافة إلى عدد لا بأس من اللقاءات مع روبرت سيري مبعوث السكرتير العام لعملية السلام.

كما تواصلت جهود السفراء رياض منصور وابراهيم خريشة والياس صنبر، وخاصة فيما يتعلق بمكانة فلسطين وعضويتها ، إضافة إلى تقديم الشهادات والبيانات الشاملة أمام مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الانسان واليونسكو، وغيرها من المؤسسات التابعة للأمم المتحدة.

وبهذا الخصوص لا بد أن نذكر:

أ- لجنة مجلس حقوق الانسان الدولية الخاصة بالمستوطنات الإسرائيلية:

بدأت لجنة مجلس حقوق الانسان الدولية الخاصة بالمستوطنات الإسرائيلية والتي شكلت بقرار من مجلس حقوق الانسان عملها بالاستماع إلى شهادة عدد من المسؤولين الفلسطينيين والعرب والدوليين، وذلك في العاصمة الأردنية عمان يومي 5 + 2012/11/6.

إسرائيل كعادتها رفضت أن تسمح لأعضاء اللجنة بالوصول إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما اضطر اللجنة المشكلة برئاسة كرستين شانت – فرنسية، وأسما جاهنجير – باكستانية، ويوني دو من بوستوانا وطاقم من الخبراء القانونيين الدوليين إلى عقد اجتماعاتها وأخذ الشهادات في عمان كما اسلفنا.
قدم الدكتور صائب عريقات وخبراء وحدة دعم المفاوضات ووزير الزراعة وليد عساف ورئيس سلطة المياه الوزير الدكتور شداد العتيلي الشهادة أمام اللجنة يومي 4-2012/11/5.

وقدم د. عريقات إضافة إلى شهادته دراسة مدعمة بالوثائق والخرائط بعنوان : "**3**"

"Submission to the Independent International fact-finding mission on the Israeli Settlements in the Occupied Palestinian Territory. Including East-Jerusalem. 2012".

كما قدم الوزيران عساف والعتيلي دراسات ووثائق لأعضاء اللجنة .

3- يستطيع من يرغب الحصول على هذه الدراسة باللغة الانجليزية من دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية.

ب- قرارات الجمعية العامة:

بعد التصويت على مشروع قرار رفع مكانة فلسطين إلى دولة غير عضو، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خمسة قرارات مُتعلقة بالقضية الفلسطينية يوم 2012/11/30.

القرار الأول – بعنوان: تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية:

وتم اعتماده بتصويت 163 دولة بما فيها كل دول الاتحاد الأوروبي ضد 6 دول هي (أمريكيا، كندا، إسرائيل، جزر المارشال، بالاو، ميكرونيزيا)، وامتنعت عن التصويت كل من (الكاميرون، استراليا، هندوراس، تونغا، بابا نيوغيني).

القرار أكد على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ولإقرار حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، إضافة إلى وقف كافة النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية، والوقف الكامل لبناء الجدار.

ودعا القرار إلى حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً طبقاً لقرار الجمعية العامة 194.

القرار الثاني – بعنوان : القدس:

القرار دعا إلى التأكيد على أن كافة القرارات والاجراءات الإسرائيلية لفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشرقية هي اجراءات لاغية وباطلة وليست لها أي شرعية على الاطلاق. كذلك رفض القرار كافة الأنشطة الاستيطانية وبناء الجدار في القدس وما حولها.

وصوتت لصالح القرار "163" دولة بما فيها كل دول الاتحاد الأوروربي وعارضته: (أمريكا، كندا، إسرائيل،
جزر المارشال، ميكرونيزيا، ناورو، بالاو)، في حين امتنعت عن التصويت كل من: (الكاميرون، تونغا، بنما، بابا نيوغيني، توغو، فانواتو).

القرار الثالث – بعنوان: البرنامج الاعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الاعلام بالأمانة العامة بشأن فلسطين:

بموجب القرار تستمر ادارة شؤون الاعلام بالتعاون والتنمية الكاملين مع اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، برنامجها الاعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين.

وصوت لصالح القرار 160 دولة بما فيها جميع دول الاتحاد الأوروبي صوتت لصالح القرار في حين عارضته (أمريكا، كندا، إسرائيل، جزر المارشال، ميكرونيزيا، بالاو)، وامتنعت عن التصويت: (الكاميرون، السلفادور، هندوراس، بابا نيوغيني، توغو، تونغا، وفانواتو).

القرار الرابع – بعنوان: اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف:

بمقتضى القرار تطلب الجمعية العامة من اللجنة مواصلة جهودها للعمل على ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتأييد عملية السلام في الشرق الأوسط وتعبئة الدعم الدولي لمساعدة الشعب الفلسطيني.

صوتت 106 دول لصالح القرار وامتنعت 65 دولة، وعارضته 7 دول: (أمريكا، كندا، إسرائيل، جزر المارشال، ميكرونيزيا، بالاو).

القرار الخامس – بعنوان: شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة:

القرار يطالب الأمين العام للامم المتحدة مواصلة تزويد الشعبة بالمواد اللازمة، وأن يكفل استمرارها بالقيام بأعمالها، كما تدعو جميع الحكومات والمنظمات إلى التعاون مع الشعبة في أداء مهامها.

صوتت 103 دول لصالح القرار وامتنعت 61 دولة، فيما عارضته:" أمريكا، كندا، إسرائيل، استراليا، جزر المارشال، ميكرونيزيا، بالاو".

القرار السادس– بعنوان: حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره:

أكد هذا القرار الذي تم التصويت عليه في تاريخ 2012/12/20، على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ودعا إلى استئناف المفاوضات استناداً للقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة . كما وأشار القرار إلى الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية (2004).

صوتت 179 دولة لصالح القرار . وعارضته: (الولايات المتحدة الأمريكية، اسرائيل ، كندا، جزر المارشال، ماكرونزيا، وناورو). وامتنعت عن التصويت كل من (الكاميرون وتونغا وهندوراس).

ت- **مشروع قرار رفع مكانة فلسطين على حدود 1967 وبعاصمتها القدس الشرقية إلى دولة "مراقبة" غير عضو:**

وزع مشروع القرار وبتوقيع الرئيس محمود عباس على أعضاء الجمعية العامة للامم المتحدة يوم 2012/11/26. (4)

وبعد خطاب تاريخي للرئيس عباس وخطابات لمندوب إسرائيل ووزير خارجية كندا، ووزير خارجية اندونيسيا، ووزير خارجية تركيا. (5)

تم التصويت على مشروع القرار وجاءت نتائج التصويت على النحو التالي:

الدول التي صوتت بـ "نعم"

1- افغانستان	2- الجزائر	3- أنغولا	4- انتيغوا وباربادو
5- الأرجنتين	6- أرمينيا	7- النمسا	8- اذربيجان
9- البحرين	10- بنغلادش	11- روسيا البيضاء	12- بلجيكا
13- بيليز	14- بنين	15- بوتان	16- بوليفيا
17- بتسوانا	18- البرازيل	19- جزيرة بروناي	20- بوركينا فاسو
21- بوروندي	22- كمبوديا	23- كيب فاردي "الرأس الأخضر"	24- جمهورية افريقيا الوسطى
25- التشاد	26- التشيلي	27- الصين	28- جزر القمر
29- الكونغو	30- كوستاريكا	31- ساحل العاج	32- كوبا
33- قبرص	34- جمهورية كوريا الشمالية	35- الدنمارك	36- جيبوتي
37- الدومينيكا	38- جمهورية الدومينيكان	39- الاكوادور	40- مصر
41- السلفادور	42- ارتيريا	43- اثيوبيا	44- فنلندا
45- فرنسا	46- الغابون	47- جامبيا	48- جورجيا
49- غانا	50- اليونان	51- جرينادا	52- غينيا
53- غينيا – بيساو	54- جويانا	55- هندورس	56- ايسلندا
57- الهند	58- اندونيسيا	59- ايران	60- العراق
61- ايرلندا	62- ايطاليا	63- جامايكا	64- اليابان
65- الأردن	66- كازخستان	67- كينيا	68- الكويت
69- قيرغيزستان	70- جمهورية لاوس الديمقراطية	71- لبنان	72- ليسوتو
73- ليبيا	74- ليختنشتاين	75- لوكسمبورغ	76- ماليزيا
77- جزر المالديف	78- مالي	79- مالطا	80- موريتانيا

81- مورشيوس	82- المكسيك	83- المغرب	84- موزامبيق
85- ميانمار	86- ناميبيا	87- نيبال	88- نيوزيلندا
89- نيكاراغوا	90- النيجر	91- نيجيريا	92- النرويج
93- سلطنة عُمان	94- الباكستان	95- البيرو	96- الفلبين
97- البرتغال	98- قطر	99- جمهورية روسيا	100- سانت كيتس ونيفس
101- سانت لوسيا	102- سانت فنسنت والجراندنيز	103- ساو تومي وبرينسيبي	104- السعودية
105- السنغال	106- صربيا	107- سيشيل	108- سيراليون
109- جزر سلمون	110- الصومال	111- جنوب افريقيا	112- جنوب السودان
113- اسبانيا	114- سيرلانكا	115- السودان	116- سورينام
117- سوزي لاند	118- السويد	119- سويسرا	120- سوريا
121- طاجكستان	122- تايلند	123- تايمور الشرقية	124- ترنيداد – توباغو
125- تونس	126- تركيا	127- تركمانستان	128- توفالو
129- اوغندا	130- الامارات العربية المتحدة	131- تانزانيا	132- اوروغواي
133- اوزباكستان	134- فنزويلا	135- فيتنام	136- اليمن
137- زامبيا	138- زمبابوي		

الدول التي امتنعت عن التصويت:

1- البانيا	2- اندوروا	3- استراليا	4- جزر البهاما
5- باربادورس	6- البوسنة والهرسك	7- بلغاريا	8- الكاميرون
9- كولومبيا	10- كرواتيا	11- الكونغو	12- استونيا
13- فيجي	14- المانيا	15- غواتيمالا	16- هييتي
17- هنغاريا	18- لاتفيا	19- لتوانيا	20- ملاوي
21- موناكو	22- منغوليا	23- مونتينيغرو	24- هولندا
25- بابوانيو غينيا	26- الباراغواي	27- بولندا	28- جمهورية كوريا الجنوبية
29- جمهورية مولدوفا	30- رومانيا	31- رواندا	32- ساموا
33- سان مارينو	34- سنغافورا	35- سلوفاكيا	36- سلوفينيا
37- مقدونيا	38- توجو	39- تونغا	40- بريطانيا
41- فانواتو			

الدول التي صوتت بـ "لا":

1- كندا	2- جمهورية التشيك	3- إسرائيل	4- جزر المارشال

5- ميكرونيزيا	6- ناورو	7- بالاو	8- بنما
9- الولايات المتحدة الأمريكية			

وتغيب عن الجلسة كل من أوكرانيا، غينيا الأستوائية ، مدغشقر، كاريبتي، وليبريا.

ومن الجدير بالذكر أن الأمم المتحدة استبدلت عبارة "فلسطين" إلى لوحة تحمل "دولة فلسطين" ، وذلك يوم 2012/11/30، أي بعد التصويت بيوم واحد.

4- انظر الملحق رقم "3". نص القرار باللغتين العربية والإنجليزية.

5- حضر وزيرا خارجية تركيا واندونيسيا فقط من جميع وزراء خارجية الدول العربية والإسلامية.

4- الاتحاد الأوروربي:

تواصلت لقاءات واتصالات الرئيس محمود عباس مع رؤساء الاتحاد الأوروبي ودول الاتحاد، حيث التقى مع المفوضة السامية للعلاقات الخارجية والأمنية في الاتحاد الاوروبي البارونة كاثرين أشتون في رام الله يوم 2012/10/25.

إضافة إلى لقاءات واتصالات مع رئيس بلغاريا، ورئيس وزراء إيطاليا، ورئيس وزراء إسبانيا، ونائب رئيس الوزراء البريطاني، ووزراء خارجية بريطانيا، فرنسا، ولاتفيا، وألمانيا، أيام 20+21+26+2012/11/28.

إضافة إلى زيارات عدد من المسؤولين الفلسطينيين لعدد من الدول الأوروبية لحثها على التصويت لصالح فلسطين في الجمعية العامة للامم المتحدة.

كذلك لقاءات واتصالات مع المبعوث الأوروبي لعملية السلام اندرياس رينيكيه.

كما التقى الرئيس عباس مع قناصل وممثلي دول الاتحاد الأوروبي وممثل الاتحاد الأوروبي في فلسطين أكثر من مرة خلال هذه الفترة.

إضافة إلى رسائل بعثها الرئيس عباس لكافة قيادات الدول الأوروبية الأعضاء وغير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

نستطيع تلخيص المواقف الأوروبية بأنها كانت منقسمة، ففي حين دعمت دول مثل فرنسا، بلجيكيا، لوكسمبرغ، قبرص ، مالطا، اليونان، النسما، الدنمارك ، إسبانيا، إيطاليا، البرتغال، السويد، فنلندا، وإيرلندا.

امتنعت دول مثل :" سلوفانيا، سلوفاكيا، هولندا، ألمانيا، بولندا، رومانيا، بلغاريا، بريطانيا، استونيا، ليتوانيا، لاتفيا، هنغاريا".

في حين صوتت دولة واحدة من الاتحاد الأوروبي ضد مشروع القرار هي جمهورية التشيك، التي تعترف بدولة فلسطين على حدود 1967 ، ولفلسطين سفارة كاملة الصلاحيات والمسؤوليات في عاصمتها براغ.

لا بد أن نذكر هُنا أن 11 دولة من دول الاتحاد الأوروبي صوتت لصالح عضوية فلسطين في مُنظمة اليونسكو، وعلى قرار الجمعية العامة لرفع مكانة فلسطين إلى دولة غير عضو صوتت 14 من دول الأتحاد الأوروبي دولة لصالح فلسطين.

وعارضت 5 دول في الاتحاد الأوروبي عضوية فلسطين في اليونسكو ، في حين عارضت مشروع القرار لرفع مكانة فلسطين إلى دولة غير عضو ، دولة واحدة هي التشيك.

لقد بذل الرئيس عباس كل جهد ممكن مع دول الاتحاد الأوروبي ، وكان لمكالمته مع رئيس وزراء إيطاليا يوم 2012/11/28 ، أكبر الآثر في تصويت إيطاليا لصالح القرار ، وكذلك كان الحال مع اسبانيا والبرتغال وفرنسا والسويد وفنلندا وغيرها من دول الاتحاد الأوروبي.

لقد حاولت عدد من الدول الأوروبية اقناع الرئيس عباس بإعطاء ضمانة بالعودة إلى المفاوضات دون شروط مُسبقة، والالتزام بعدم طلب عضوية أي من المُنظمات الدولية المُتخصصة، إلا أن الرئيس عباس رفض كل هذه الطروحات.

الرئيس محمود عباس قام بزيارات شملت البرتُغال وأسبانيا وأيطاليا في الفترة ما بين 12-2012/12/19، لشكر هذه الدول ودول الاتحاد الأوروبي على تصويتهم لصالح قرار الجمعية العامة. كما بعث الرئيس محمود عباس برسائل شكر خطية لكل الدول التي صوتت لصالح مشروع القرار.

المجلس الأوروبي الذي أنعقد في بروكسل أصدر بياناً شمولياً في تاريخ 2012/12/10، تضمن مواقف أوروبية مُتقدمة بشأن مختلف القضايا. (4)

يجب ان لا ننسى في هذا المجال ان دولاً مثل اليابان والمكسيك صوتت لصالح مشروع القرار ، في حين امتنعت عن التصويت لأنضمام فلسطين لمنظمة اليونسكو.

وعندما نقول اليوم أن القضية الفلسطينية مدعومة ومُساندة إقليمياً وقارياً ودولياً أكثر من أي وقت مضى، فأن التصويت لصالح مشاريع القرارات الخاصة بفلسطين في نهاية العام 2012 تُثبت ذلك. وتؤكد على أن لا شيء يستطيع أن يطمس قضية فلسطين، التي أصبحت الآن قضية العالم الأولي.

5- أنظر بيان الاتحاد الأوروبي ملحق رقم (4).

رابعاً : إسرائيل :

1- العدوان على قطاع غزة :

يوم 2012/11/13 ، التقى الرئيس محمود عباس مع سيادة الرئيس محمد مرسى في القاهرة ، حيث تم إطلاعنا على نجاح الجهود المصرية في تثبيت التهدئة في قطاع غزة .

في يوم 2012/11/14 ، أقدمت الحكومة الإسرائيلية على تنفيذ جريمة إغتيال الشهيد أحمد الجعبري.

جريمة الاغتيال تم استكمالها من قبل الحكومة الإسرائيلية بشن عدوان جوي وبحري وقصف مدفعي على قطاع غزة استمر لمدة ثمانية أيام ، أدى إلى استشهاد 171 فلسطينياً وجرح أكثر من ألف مواطن مُعظمهم من المدنيين العزل ، وإلحاق دمار هائل بالبنى التحتية في قطاع غزة .

وقد إصدرت دائرة شؤون المفاوضات في مُنظمة التحرير الفلسطينية بياناً أجملت فيه نتائج العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ، شمل ما يلي :

المعطيات الإحصائية الواردة تغطي الفترة من الساعة 8:00 من صباح يوم 2012/11/14 وحتى الساعة 8:00 من صباح يوم 2012/11/21

المحافظة	استشهد	جرح	هدم منازل	أضرار بمساجد	مشافي ومراكز صحية
شمال غزة	**27**				
غزة	**69**				
الوسطى	**32**				
خانيونس	**21**				
رفح	**22**				
المجموع	**171**	**910**	**607**	**21**	**5**
		منها 67 بشكل كلي			

	استشهد	جرح
أطفال	**24**	**293**
مواطنات	**14**	**156**
مسنين	**3**	**11**
صحفيين	**3**	**8**
رجال	**50**	
عسكري	**1**	
مواطن معاق	**1**	

إطلاق نار إسرائيلي	**143**
قصف جوي إسرائيلي	**1170**
مجمل إطلاق النار الإسرائيلي	**1313**
من قبل مواقع عسكرية	**119**
من قبل الزوارق الحربية	**24**

وقف الشعب الفلسطيني في خندق واحد للدفاع عن النفس، واختفت أسماء الحركات والفصائل وأصبحنا جميعاً كما يجب أن نكون على الدوام أبناء للشعب الفلسطني..

ونشطت الدبلوماسية الفلسطينية التي قادها الرئيس محمود عباس شخصياً . حيث قطع جولته الأوروبية وعاد إلى أرض الوطن، حيث بذل كل جهد لوقف العدوان الإسرائيلي خلال لقاءاته واتصالاته المُكثفة مع الرئيس المصري محمد مرسي ، والأمين العام للجامعة العربية د. نبيل العربي، والسكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون. إضافة إلى اللقاءات والاتصالات مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن وقيادات دول لاتحاد الأوروبي.

وقد توجت هذه الجهود إضافة إلى الصمود الأسطوري لأبناء شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة بقبول الحكومة الإسرائيلية لوقف إطلاق النار ، برعاية قوية وشاملة من الاشقاء في جمهورية مصر العربية.

مما لا شك فيه أن استراتيجية الحكومة الإسرائيلية المتمثلة :

أ- إبقاء الاحتلال دون كُلفة.
ب-الأبقاء على السلطة الفلسطينية دون سُلطة ، وتعطيل توجه مُنظمة التحرير الفلسطينية إلى الأمم المتحدة .
ت-دفع قطاع غزة إلى مسؤولية جمهورية مصر العربية .

كانت بمثابة الدافع الرئيسي لشن العدوان على قطاع غزة .

لا بد من الحفاظ على تثبيت التهدئة ، وعدم الإنجرار وراء الاستفزازات الإسرائيلية ، على اعتبار ذلك مصلحة عُليا للشعب الفلسطيني ، إذ أن الأساس هُنا يكمن في ضمان منع تكرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة .

2-<u>التفاهمات وبيان وقف إطلاق النار كما صدر عن الأشقاء في جمهورية مصر العربية يوم 2012/11/21 ، نص على ما يلي :</u>

بسم الله الرحمن الرحيم

القاهرة في 2012/11/21

<u>بيان صحفي</u>

برعاية السيد الرئيس الدكتور / محمد مرسي "رئيس جمهورية مصر العربية" ومن منطلق المسؤولية التاريخية المصرية تجاه القضية الفلسطينية وحرصاً من مصر على وقف نزيف الدم وحفاظاً على استقرار الأوضاع والأمن في المنطقة.

بذلت مصر جهودا حثيثة وأجرت اتصالات مُكثفة مُنذ بدء التصعيد الاخير على قطاع غزة مع كل من القيادة الفلسطينية وفصائل المقاومة والجانب الإسرائيلي والقوى الدولية الكبرى المعنية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أسفرت هذه الجهود وتلك الاتصالات عن التوصل لتفاهمات لوقف إطلاق النار وإعادة الهدوء ووقف نزيف الدم الذي شهدته الفترة الأخيرة، وقد تحددت ساعة وقف إطلاق النار بالساعة 21:00 بتوقيت القاهرة يوم الأربعاء الموافق 2012/11/21.

وإذ تؤكد مصر على التزامها التاريخي بالقضية الفلسطينية وضرورة إيجاد حل عادل وشامل لها، فإنها ستواصل جهودها لتحقيق هذا الهدف الأسمى من خلال مواصلة تحركها لرأب الصدع الفلسطيني لإنهاء حالة الانقسام الراهنة وتحقيق المصالحة بين أبناء الشعب الفلسطيني حفاظاً على ثوابته ومقدراته.

وتثمن مصر جهود جامعة الدول العربية، والتحركات التي قامت بها وكذا جهود كل من تركيا وقطر والسكرتير العام للأمم المتحدة كما تدعو مصر الجميع لمتابعة تنفيذ ما تم التوصل إليه برعاية مصرية ولضمان التزام جميع الأطراف بما تم التوافق عليه، وفيما يلي نصر الاتفاق:

1- تفاهمات خاصة بوقف إطلاق النار في قطاع غزة

أ- تقوم إسرائيل بوقف كل الأعمال العدائية على قطاع غزة "براً ، وبحراً، وجواً ،" بما في ذلك الاجتياحات وعمليات استهداف الأشخاص.

ب-تقوم الفصائل الفلسطينية بوقف كل الأعمال العدائية من قطاع غزة اتجاه إسرائيل بما في ذلك إطلاق الصواريخ والهجمات على خط الحدود.

ت-فتح المعابر وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع وعدم تقييد حركة السكان أو استهدافهم في المناطق الحدودية ، والتعامل مع إجراءات تنفيذ ذلك بعد 24 ساعة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

ث-يتم تناول القضايا الأخرى إذا ما تم طلب ذلك.

2- آلية التنفيذ :

أ- تحديد ساعة الصفر لدخول تفاهمات التهدئة حيز التنفيذ.

ب-حصول مصر على ضمانات من كل طرف بالالتزام بما تم الاتفاق عليه.

ت-التزام كل طرف بعدم القيام بأي أفعال من شأنها خرق هذه التفاهمات . وفي حال وجود أي مُلاحظات يتم الرجوع إلى مصر راعية التفاهمات لمتابعة ذلك.

3- معارضة إسرائيل للتوجه إلى الأمم المتحدة:

بذلت الحكومة الإسرائيلية كل جهد ممكن وبالتعاون مع جماعات الضغط الصهيونية العالمية والكونجرس الأميريكي وحكومة كندا، لاحباط المسعى الفلسطيني لرفع مكانة فلسطين إلى دولة غير عضو.

وإضافة إلى رسائل وزير الخارجية افيجدور ليبرمان التي دعت إلى التخلص من الرئيس محمود عباس لممارسته للارهاب الدبلوماسي على حد تعبير رسائل ليبرمان، فلقد وزعت الحكومة الإسرائيلية رسالة لجميع دول العالم يوم 2012/11/14 تضمنت ما يلي:

أ- ان ذهاب القيادة الفلسطينية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة سيُدمر عملية السلام وسيؤدي إلى توسيع دائرة العنف.

ب–ان هذه الخطوة لن تُغير الواقع على الأرض وهذا التحرك يهدف إلى تغطية عجز القيادة الفلسطينية.

ت–ان الذهاب إلى الأمم المتحدة يُعتبر اجراءاً أحادي الجانب، ويشكل خرقاً فلسطينياً فاضحاً للاتفاقات الموقعة.

ث–لقد فشلت القيادة الفلسطينية في مجلس الأمن، وعليها أخذ العبر والدروس والعودة إلى مائدة المفاوضات.

ج– ان القيادة الفلسطينية تخدع الشعب الفلسطيني وترفع سقف توقعاته.

ح– ان المسعى الفلسطيني في الأمم المتحدة، يُضعف انتباه العالم إلى ما يحدث في سوريا.

خ– ان توقيت الذهاب الفلسطيني إلى الأمم المتحدة بعد أيام من الانتخابات الأميريكية وقبل الانتخابات الإسرائيلية يُعتبر قصر نظر من القيادة الفلسطينية.

د– ان الولايات المتحدة الأميريكية ودول كبرى مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا وآخرين يعارضون الذهاب إلى الأمم المتحدة.

ذ– ان الحكومة الإسرائيلية قد اتخذت مجموعة من الخطوات لمساعدة السلطة الفلسطينية مثل تقديم سلف مالية وزيادة تصاريح العمل للفلسطينيين ورفع الحواجز.

ر– المسعى الفلسطيني في الأمم المتحدة يتعارض مع ميثاق مونتيفيديو لعام 1933، والذي نص على أن معايير الدولة يجب أن تشمل الحدود الدائمة، والحكومة الفاعلة الواحدة، وفي حال الفلسطينيين فهناك حكومة في قطاع غزة وحكومة في رام الله، مما يتناقض مع ميثاق مونتيفيديو.

ز– ان القيادة الفلسطينية تتحدث إلى الشعب الفلسطيني بطريقة مختلفة عن حديثها للعالم، ورئيس الوفد الفلسطيني صائب عريقات خير مثال على ذلك، حيث يحاول اقناع العالم بأن الخطوة الفلسطينية تهدف إلى الحفاظ على خيار الدولتين، في حين أنه يخطط لانضمام فلسطين إلى محكمة الجنايات الدولية.

لكل ذلك تطلب إسرائيل من دول العالم عدم دعم المشروع الفلسطيني واقناع القيادة الفلسطينية بالعودة للمفاوضات المباشرة دون شروط مسبقة. (7)

4– الرد الإسرائيلي على قرار الجمعية العامة:

يوم 2012/12/2 اجتمعت الحكومة الإسرائيلية وأعلنت عن مجموعة من القرارات كرد أولي على تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة اهمها:

أ- اعطاء الموافقة النهائية على بناء مستوطنة جديدة "جيفعات حماتوس" في جنوب القدس الشرقية المحتلة 4000 وحدة استيطانية.

ب-الاعلان عن البدء في تنفيذ مستوطنة "E1" بواقع 3000 وحدة استيطانية (بين مستوطنات معاليه ادوميم وبسيجات زئيف).

ت-حجز أموال وعائدات الشعب الفلسطيني من الجمارك بقيمة تزيد عن 100 مليون دولار شهرياً.

ث-بناء نفق للمشاه بين مستوطنة مدينة داود وكراج جيفعاتي في القدس الشرقية المحتلة.

ج- بناء كنيس يهودي بأسم "لولؤة إسرائيل"، في البلدة القديمة من القدس الشرقية المحتلة.

ح- مواصلة الحصار والإغلاق على قطاع غزة ، وحملات المُداهمات والاعتقالات في الضفة الغربية.**(8)**

7-انظر الملحق رقم (5) النص الكامل للرسالة الإسرائيلية المؤرخة في تاريخ 201/11/14

8- أنظر الملحق رقم (6) بشأن قرارات الحكومة الإسرائيلية 2012/12/4 .

كل ذلك يعني ان الحكومة الإسرائيلية مستمرة في استراتيجيتها : لتدمير مبدأ الدولتين ، وإبقاء احتلالها دون كُلفة، والسلطة الفلسطينية دون سُلطة ، ودفع بمسؤولية قطاع غزة إلى مصر ، وذلك لفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة ومحاربة القيادة الفلسطينية وتحميل الرئيس محمود عباس مسؤولية انهيار عملية السلام. سعياً لتكريس فكرة اتخاذ إجراء أحادي الجانب من قبل الحكومة الإسرائيلية بشأن الدولة ذات الحدود المؤقتة.

لا بد من التذكير هُنا ، أن رفع مكانة فلسطين إلى مكانة دولة غير عضو على حدود 1967 وبعاصمتها القدس الشرقية وما احتواه مشروع القرار حول قضايا الوضع النهائي ومُنظمة التحرير الفلسطينية قد أحبط عملياً ونظرياً الاستراتيجية الإسرائيلية ، لكن ذلك لا يعني أن الحكومة الإسرائيلية سوف تتخلى عن هذه الأفكار ، بل العكس نتوقع إجراءات أحادية بتكثيف النشاطات الاستيطانية ، والاملاءات وذلك لضرب مكانة فلسطين الجديدة.

خامساً : المُصالحة الفلسطينية :

اتفق الرئيس محمود عباس مع سيادة الرئيس المصري محمد مرسي يوم 2012/11/13 . على أن تقوم مصر باستضافة كافة الفصائل الفلسطينية لاتمام إجراءات المُصالحة . وأكد أن مصر سوف تقوم بذلك بعد التصويت في الجمعية العامة لرفع مكانة فلسطين إلى دولة غير عضو.

الآن وبعد التصويت ، فأن الخطوة التالية الواجبة الاتباع تتمثل بإنهاء الانقسام واتمام المصالحة ، حيث اصبحت الضفة والقدس الشرقية وقطاع غزة وحدة جغرافية واحدة وتُشكل فيما بينها دولة فلسطين المحتلة على حدود 1967 وبعاصمتها القدس الشرقية.

المُصالحة يجب ان تتم عبر إجراء الانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني والانتخابات الرئاسية والتشريعية (البرلمانية).

إن استمرار الانقسام بعد تصويت العالم لدولة فلسطين سيعني جلب كارثة مُحققة للمشروع الوطني الفلسطيني.

إذ أن المُصالحة تعني حماية المشروع الوطني الفلسطيني ومنع فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة وإلقاء مسؤوليته على مصر ، ومنع إسرائيل من طرح فكرة الدولة ذات الحدود المؤقتة أو العمل على تنفيذها من جانب واحد.

سادساً : ما بعد قرار الجمعية العامة ؟.

لقد أصبحت فلسطين على حدود 1967 وبعاصمتها القدس الشرقية دولة تحت الاحتلال . أصبحت لدولة فلسطين شخصية قانونية دولية. وأكد المجتمع الدولي أن مُنظمة التحرير الفلسطينية هي المُمثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وأكدوا على وجوب حل كافة قضايا الوضع النهائي من خلال المُفاوضات وبما فيها قضية اللاجئين الفلسطينيين استناداً لقرار الجمعية العامة "194".

إضافة إلى ذلك تمسكت دول العالم من خلال التصويت على مشروع القرار يوم 2012/11/29 ، بأن كل إجراءات إسرائيل بضم القدس ، والاستيطان، وفرض الحقائق على الأرض لاغية وباطلة وغير قانونية وغير شرعية ولا تُخلق حق ولا تُنشأ التزام. كما شددوا على وجوب الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين .

وقامت دول العالم بتثبيت كافة قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية.

لقد فتح القرار المجال أمام دولة فلسطين للانضمام إلى المنظمات الدولية المتخصصة والمواثيق الدولية ، وفتح الباب أمام إمكانية أن تُصبح فلسطين طرفاً في العديد من المُعاهدات الدولية التي تقتصر المُشاركة فيها على الدول .

فما الذي علينا القيام به الآن :

1- تحقيق المُصالحة الفلسطينية ، وفقاً لاتفاقات القاهرة والدوحة ، ومن خلال إجراء الانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني ، وانتخابات رئاسية وتشريعية (برلمانية). ووجوب تثبيت التهدئة في قطاع غزة على اعتبار ذلك مصلحة فلسطينية عُليا.
2- إصدار مرسوم رئاسي لتغيير العبارات الواردة في الأوراق واليافطات الرسمية لمُنظمة التحرير الفلسطينية بحيث تُضاف عبارة (دولة فلسطين).
3- الانتهاء من إعداد الدستور الفلسطيني.
4- العمل لانضمام فلسطين إلى عدد من المواثيق الدولية مثل :
أ- ميثاق جنيف الرابع لعام 1949 والبروتوكولات الإضافية.
ب-ميثاق فينا للعلاقات الدبلوماسة ، 1961.
ت-ميثاق الامتيازات والحصانة للأمم المتحدة ، 1946.
ث-مثياق فينا للعلاقات القنصلية ، 1963.
ج- الانتربول.

5- اعتماد خطة عمل لاستئناف المفاوضات تقوم على أساس منظومة تضمن تنفيذ كل طرف ما عليه من التزامات ضمن سقف زمني لا يتجاوز ستة أشهر ، أي إلى منتصف العام 2013.

أ- إسرائيل:

– وقف النشاطات الإستيطانية وبما يشمل القدس الشرقية .

- **الإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين وخاصة هؤلاء الذين اعتقلوا قبل نهاية عام 1994.**
- **استئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها في نوفمبر 2008، بهدف التوصل إلى اتفاق إطار حول قضايا الوضع النهائي كافة.**

ب- فلسطين :

- **تنفيذ ما عليها من التزامات في كافة المجالات .**

ت- إشراف دولي مُناسب :

ضمان التزام كل من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بتنفيذ ما عليهما من التزامات وتعهدات.

وقد تم الاتفاق على تشكيل لجنة وزارية عربية مُشكلة من قطر ، السعودية، مصر، الأردن، العراق، لبنان ، المغرب وفلسطين والأمين لعام لجامعة الدول العربية ، لوضع هذه الخطة وعرضها على المجتمع الدولي وخاصة على الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ، لاستئناف المفاوضات على هذه الأسس وضمن سقف زمني مُحدد ، وبأشراف دولي مُناسب.

6- تعيين مبعوثين خاصيين لدولة فلسطين لأميريكا الشمالية ، أميريكا الجنوبية والوسطى ، أفريقيا، أسيا وأوروبا. وذلك للعمل وبالتنسيق التام مع سفراء وممثلي دولة فلسطين في كل المجالات الهادفة لتحقيق الاستقلال الناجز والسيادة الكاملة لدولة فلسطين. والحصول على اعتراف الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية على حدود 1976. وحث مجلس الأمن على النظر في طلب عضوية دولة فلسطين الكاملة.

7- في حال إصرار الحكومة الإسرائيلية على تنفيذ مشروع بناء مستوطنة "E1" وجيفعات هاموتس ، يجب ان يُطرح مشروع قرار بهذا الخصوص أمام مجلس الأمن ، وأن لم

ينجح المسعى بسبب استخدام الفيتو ، فلا بد من عرض الموضوع أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، لاتخاذ قرارات إزاء البناء الاستيطاني في دولة فلسطين المحتلة.

8- العمل على توسيع قاعدة المُقاومة الشعبية السلمية في كافة أراضي دولة فلسطين المُحتلة (القدس الشرقية ، الضفة الغربية وقطاع غزة) ضمن استراتيجية جديدة.

9- وضع استراتيجية للتعامل مع المجتمع الإسرائيلي وخاصة تلك القوى التي أعلنت عن موافقتها لمبدأ الدولتين على حدود 1967.

10- تشكيل لجنة لمُتابعة اليوم التالي (Day after) ، بشأن كافة القضايا الواردة أعلاه ، وبما يشمل المسؤوليات والواجبات والحقوق بعد أن أصبحت فلسطين دولة تحت الاحتلال (تشكلت يوم 2012/12/4 وبدأت عملها) .

11- استمرار التعاون والتنسيق والعمل المشترك مع لجنة مُتابعة مُبادرة السلام العربية . حول كل القضايا المُتعلقة بعملية السلام والطلب من الأشقاء العرب تفعيل شبكة الأمان المالية بقيمة 100 مليون دولار شهرياً، بعد قرار الحكومة الإسرائيلية حجز أموال الشعب الفلسطيني.

تم عقد اجتماع اللجنة يوم 2012/12/9 ، وتم الاتفاق على عدد من الخطوات كما أوردنا سابقاً.

سابعاً : الخُلاصة :

أن رفع مكانة فلسطين إلى دولة غير عضو ، لن يُغير حقيقة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفسطينية.

إلا أن الاحتلال أصبح بعد التصويت يوم 2012/11/29 ، احتلال لدولة عضو في الأمم المتحدة من قبل دولة عضو في الأمم المتحدة . وهذا يوجب خلق ديناميكية سياسية وخطاب جديد بين دول العالم وإسرائيل.

فالفكرة الآن تتمثل بوجوب إلزام إسرائيل بتحمل مسؤولياتها وواجباتها كسلطة احتلال باستخدام الآليات والأدوات القانونية الدولية الجديدة.

إن رفع مكانة فلسطين إلى دولة غير عضو ، لن يؤثر على قدراتها في نظام الأمم المتحدة . فعلى سبيل المثال لن تتمتع فلسطين بالحق في التصويت في هيئات الأمم المتحدة

الرئيسية ، بما فيها الجمعية العامة ولن يُسمح بانتخابها لمناصب أو أن تتولى مناصب في هذه الهيئات.

إلا أن دولة فلسطين على حدود 1967 وبعاصتها القدس الشرقية أصبح لها شخصية قانونية دولية على بقعة جغرافية محددة ، مما سيمكنها المُصادقة على والانضمام إلى المُعاهدات والمواثيق والبروتوكولات الدولية (31 بروتوكولاً وميثاقاً).

إضافة إلى 16 مُنظمة دولية متخصصة. ولقد بدأت لجنة فلسطينية مُتخصصة وعدد من خبراء القانون الدولي بإلاعداد لكافة الخطوات القانونية الواجبة الاتباع تجاه مسألة العضوية والمُصادقة لدولة فلسطين في هذه المنظمات.

ونُذكر في هذا المجال أن المنظمات الدولية المتخصصة للآمم المتحدة تشمل :-

1- منظمة الأغذية ولزارعة – FAO
2- الوكالة الدولية للطاقة الذرية – IAEA
3- البنك الدولي – W.B
4- منظمة السياحة الدولية – WTO
5- منظمة العمل الدولية – ILO
6- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية – IFAD
7- منظمة الطيران المدني الدولي – ICAO
8- صندوق النقد الدولي – IMF
9- منظمة الملاحة الدولية – IMO
10- الاتحاد الدولي للاتصالات – ITU
11- منظمة التربية والعلوم والثقافة – اليونسكو
12- منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة – UNIDO
13- اتحاد البريد العالمي – UPU
14- منظمة الصحة العالمية – .W.H.O
15- المظمة العالمية للملكية الفكرية – WIPO
16- المنظمة العالمية للأرصاد الجوية – WMO
17- إضافة إلى العضوية في محكمة الجرائم الدولية – .I.C.C

إضافة إلى (31) ميثاق وبروتوكول تشمل :-

Relevant international conventions and treaties	**المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة**
Convention on the Privileges and Immunities of the United Nations (1946)	اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. 13 شباط/فبراير 1946
Convention on the Privileges and Immunities of the Specialized Agencies (1947)	اتفاقية امتيازات الوكالات الخاصة وحصاناتها. نيويورك، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1947
Vienna Convention on Diplomatic Relations (1961)	اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية. فيينا، 18 نيسان/أبريل 1961
Optional Protocol to the Vienna Convention on Diplomatic Relations, concerning the Settlement of Disputes (1961) Compulsory	البروتوكول الاختياري لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المتعلق بالتسوية الإلزامية للمنازعات. فيينا، 18 نيسان/أبريل 1961
Optional Protocol concerning the Compulsory Settlement of Disputes (1963)	البروتوكول الاختياري لاتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية المتعلق بالتسوية الإلزامية للمنازعات. فيينا، 24 نيسان/أبريل 1963
Vienna Convention on Consular Relations (1963)	اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية. فيينا، 24 نيسان/أبريل 1963
Optional Protocol to the Vienna Convention on Consular Relations concerning the Settlement of Disputes (1963) Compulsory	البروتوكول الاختياري لاتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية المتعلق بالتسوية الإلزامية للمنازعات. فيينا، 24 نيسان/أبريل 1963
The Convention on Special Missions (1969)	اتفاقية البعثات الخاصة. نيويورك، 8 كانون الأول/ديسمبر 1969
Optional Protocol to the Convention on Special Missions concerning the Compulsory Disputes (1969) Settlement of	البروتوكول الاختياري لاتفاقية البعثات الخاصة المتعلق بالتسوية الإلزامية للمنازعات. نيويورك، 8 كانون الأول/ديسمبر 1969
Vienna Convention on the Law of Treaties (1969)	اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات. فيينا، 23 أيار/مايو 1969
Vienna Convention on the Representation of States in their Relations with International of a Universal Character Organizations (1975)	اتفاقية فيينا المتعلقة بتمثيل الدول في علاقاتها مع المنظمات الدولية ذات الطابع العالمي. فيينا، 14 آذار/مارس 1975
Convention on the Safety of United Nations and Associated Personnel (1994)	الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. نيويورك، 9 كانون الأول/ديسمبر 1994
Optional Protocol to the Convention on the Safety of United Nations and Associated Personnel (2005)	البروتوكول الاختياري للاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها (2005)
United Nations Convention on Jurisdictional Immunities of States and Their Property	اتفاقية حصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية (2004)

(2004)	
The Four Geneva Conventions (1949) and their two Additional Protocols (1977)	اتفاقية جنيف الرابعة (1949) والبروتوكولات الإضافية (1977)
Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons which may be deemed to be Excessively Injurious or to have Indiscriminate Effects (1980)	اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (والبروتوكولات المتعلقة بها) . أبرمت في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر 1980
Convention on Cluster Munitions (2008)	المعاهدة حول القنابل العنقودية (2008)
International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination (1965)	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. نيويورك، 7 آذار/ مارس 1966
International Covenant on Economic, Social, and Cultural Rights (1966)	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. نيويورك، 16 كانون الأول/ديسمبر 1966
International Covenant on Civil and Political Rights (1966)	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. نيويورك، 16 كانون الأول/ ديسمبر 1966.
Protocol Relating to the Status of Refugees (1967)	البروتوكول الخاص بمركز اللاجئين. نيويورك، 31 كانون الثاني/يناير 1967
Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (1979)	القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. نيويورك، 18 كانون الأول/ ديسمبر 1979
Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment (1984)	اتفاقية اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. نيويورك، 10 كانون الأول/ديسمبر 1984
Convention on the Rights of the Child (1989)	اتفاقية حقوق الطفل. نيويورك، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1989
Convention for the Peaceful Settlement of International Disputes (1907)	المعاهدة لتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية (1907)
The Statute of the International Court of Justice (1945)	النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية (1945)
Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (1948)	اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. نيويورك، 9 كانون الأول/ ديسمبر 1948
Convention on the Non-Applicability of Statutory Limitations to War Crimes and Humanity (1968) Crimes Against	اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. نيويورك، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1968
International Convention on the Suppression and Punishment of the Crime of Apartheid	الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها. نيويورك،

(1973)	30 تشرين الثاني/نوفمبر 1973
Rome Statute of the International Criminal Court (1998)	نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. روما، 17 تموز/يوليه 1998
The amendment on the crime of aggression to the Rome Statute of the International Criminal Court (2010)	التعديل على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بما يخص جريمة العدوان (2010)

إن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة التاريخي يوم 2012/11/29 ، منح فلسطين شخصية قانونية كاملة بموجب القانون الدولي مما يُمكن فلسطين من أن تكون طرفاً في المُعاهدات والمواثيق والبروتوكولات الدوليه، والمنظمات الدولية المتخصصة كما اوردنا سلفاً. بما في ذلك مُعاهدات جنيف الأربعة ، ونظام روما الأساسي لمحكمة الجنايات الدولة ، ومعاهدة القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها.

إن ذلك لا يعني أن نقوم بالقفز بالهواء أو اتخاذ القرارات دون دراسات مُعمقة تحدد الامتيازات والواجبات والثمن السياسي والفائدة المرجوة لدولة فلسطين وللشعب الفلسطيني.

يجب أن نتذكر أن علينا مسؤوليات كدولة، مثل توفير الأمن الداخلي ، والحكم الرشيد والقانون والنظام وضمان الحريات ومحاربة الفساد بكافة أشكاله . وتطبيق القوانيين والأنظمة على الجميع .

واقترح في هذا المجال أن نُبادر فوراً بإعلان الالتزام التام ببراءة ذمة لكل مسؤول فلسطيني ودون أي أستثناءات. وذلك على الرغم من الاحتلال والظروف القاهرة وممارسات الاحتلال وجرائمه الهادفة لعرقلة أي جُهد فلسطيني من شأنه تكريس وتعزيز مؤسسات الدولة الفلسطينية في المجالات كافة .

إن مكانة دولة فلسطين الجديدة لن تُجحف ولن تكون على حساب الحقوق والامتيازات القائمة ، حيث تستمر مُنظمة التحرير الفلسطينية بتولي مسؤولياتها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني وبصفتها صاحبة المسؤولية عن كافة شؤون دولة فلسطين والشعب الفلسطيني أيٍ كان مكان تواجده .

حيث نص قرار الجمعية العامة يوم 2012/11/29 ، بأن منح صفة دولة مراقبة لفلسطين يتم دون الاجحاف بمكانة منظمة التحرير الفلسطينية المُمثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

كذلك أكد القرار بأن المكانة الجديدة لا تنفي حقوق ووضعية ومطالب اللاجئين الفلسطينيين وبوجوب حل هذه القضية استناداً إلى قرار الجمعية العامة رقم 194.

لقد أكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة على : أن الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة وحدة جغرافية واحدة لا يمكن تجزئتها وتُشكل المكونات الجغرافية لدولة فلسطين.

أما على صعيد **المواطنة** ، فأن هذه المسألة سوف يتم تحديدها **بالدستور الفلسطيني الذي نوصي بوجوب إنجازه بأسرع وقت مُمكن.**

وبشأن العملية السياسية والمفاضات مع إسرائيل . فأن اللجنة التنفيذية لمُنظمة التحرير الفلسطينية هي الجهة الفلسطينية المُخولة بإجراء المفاوضات بالنيابة عن الشعب الفلسطني ، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عزز هذه الحقيقة.

كما قُلنا فأن موافقة أكثر من ثُلثي دول العالم على رفع مكانة فلسطين على حدود 1967 وبعاصمتها القدس الشرقية إلى دولة (مُراقبة) غير عضو ، هو البداية وليس النهاية ، والطريق لا زال طويلاً وصعباً ، ولكنه لا يحتمل الاخطاء أو القفز في الهواء.

لذلك علينا إنجاز الدراسات القانونية المطلوبة بشأن مُختلف القضايا التي أوردناها ، والتأثيرات المُترتبة على قرار الجمعية العامة 2012/11/29 ، على مُختلف القضايا وبما فيها قضية أسرى الحرية بأسرع وقت مُمكن وذلك حتى تكون كافة خطواتنا القادمة مدروسة ومحسوبة من كافة الجوانب.

أما فيما يتعلق بالاستراتيجية الإسرائيلية : بإبقاء الأوضاع على ما هي عليه :-

أ- سلطة فلسطينية دون سلطة.

ب-احتلال إسرائيلي دون كُلفة.

ت-دفع قطاع غزة إلى مسؤولية جمهورية مصر العربة .

فإن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر يوم 2012/11/29 ، قد وضع حداً لها كما قُلنا سابقاً. لكن ذلك لا يعني أن إسرائيل سوف تقبل الوضع الجديد وتتخلى عن هذه الاستراتيجية . فكل ما شاهدناه من الحكومة الإسرائيلية والكونجرس الأميريكي بعد القرار ، يدُل على أن الحرب على المشروع الوطني الفلسطيني (الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية على حدود 1967) ، سوف تستمر وما القرارات التي أُتخذت من قبلهم إلا البداية، أيضاً وليس النهاية.

ملحق رقم (1)

رسالة مجلس الشيوخ الامريكي ورد الرئيس محمود عباس

United States Senate
WASHINGTON, DC 20510

November 21, 2012

His Excellency Mahmoud Abbas
President
Palestinian National Authority
Al Muqata'a, Ramallah West Bank

Dear Mr. President:

We write to express our deep concern over your stated intention to pursue non-member state status at the United Nations General Assembly later this month. Like President Obama, who has clearly conveyed to you his opposition to such a move at the UN, we believe that peace is better served by directly negotiating with Israel rather than by taking these types of unilateral actions.

As you know, in May 2011, we authored S. Res. 185: a resolution reaffirming the commitment of the United States to a negotiated two-state solution to the Israeli-Palestinian conflict. That resolution, which included 90 cosponsors, passed the Senate unanimously on June 28, 2011. We write to remind you of some of the key points of that resolution which we believe still are widely supported by the United States Senate.

S. Res. 185 reiterates strong opposition to any attempt to establish or seek recognition of a Palestinian state outside of an agreement negotiated between Israel and the Palestinians. It urges Palestinian leaders to ensure that any Palestinian government will seek peace with Israel; cease efforts at circumventing the negotiation process, including through a unilateral declaration of statehood or quests for recognition of a Palestinian state from other nations or the UN; resume direct negotiations with Israel immediately and without preconditions; and take appropriate measures to counter incitement to violence and fulfill all prior Palestinian commitments. We remain firmly committed to these principles.

Should you decide, however, to bypass direct negotiations and unilaterally seek upgraded status at the UN, we want to again remind you of the potential for significant consequences. As S. Res. 185 notes, any such efforts may cause consequences in regards to U.S. policy and foreign aid.

We remain hopeful that Israel and the Palestinians can resolve their differences through direct negotiations. We call on your government to uphold its commitments in accordance with the Oslo Peace agreements of 1993 and 1995. Palestinian statehood can only be realized as a

result of a broader peace agreement negotiated with the Israelis, not through unilateral measures at the United Nations.

Sincerely,

Ben Cardin

BENJAMIN L. CARDIN
United States Senator

Susan Collins

SUSAN M. COLLINS
United States Senator

24November 2012

Dear Senators Cardin and Collins:

Thank you for sharing with me the concerns in your letter dated November 21 about our efforts to upgrade Palestine's status at the UN to non-member state permanent observer.

I would like to reassure you that we are committed to peacefully resolving all outstanding issues with the Government of Israel in direct negotiations within the Middle East Peace Process. The terms of our draft UN resolution reflect this in operative paragraph 6, which "expresses the urgent need for the resumption and acceleration of negotiations within the Middle East Peace Process, based on the relevant United Nations resolutions, the Madrid terms of reference, including the principle of land for peace, the Arab Peace Initiative, and the Quartet Roadmap, for the achievement of a just, lasting, and comprehensive peace settlement between the Palestinian and Israeli sides that resolves all outstanding core issues, namely the Palestine refugees, Jerusalem, settlements, borders, security, water, and prisoners".

I would also like to reassure you that we will not be issuing a unilateral declaration of statehood. We already declared our independence in 1988. Our UN resolution does not call on states to recognize Palestine. This is a decision for each individual state to make. The UN is the venue where nations make their voice heard in a peaceful manner. The step of seeking a non observer state membership does not contradict with direct negotiations. I have no intention to de-legitimize the state of Israel but rather to keep the hope of the two-state solution in the hearts and minds of our people.

As I explained in my letter to President Obama, we have engaged in peace talks with the Government of Israel in good faith for over two decades. Since the Madrid Peace Conference in 1991, we have put forward a variety of proposals to address all core issues to the Palestinian-Israeli conflict. In 1993, the Palestine Liberation Organization made a decision to recognize the State of Israel. The State of Israel has yet to recognize the State of Palestine. Yet despite this lack of recognition, we have nonetheless put forward various ideas and detailed proposals to advance the peace process since the Obama administration took office, including during the "proximity talks" and more recently following the Quartet Statement of September 23, 2011. We also engaged in direct talks with Israel in Amman in January this year, but the Netanyahu Government did not put a serious offer on the table and thus the peace talks foundered. We witnessed an intensification of unilateral acts by Israel, including expansion of settlements in the occupied Palestinian territories, to the point that it has become very difficult to carry out our vision of the two-state solution on the basis of 1967 borders, in accordance with international resolutions.

We remain committed to the two-state solution and to resolving all outstanding issues with the Government of Israel through peaceful means, and in direct negotiations, in accordance with previous understandings, and international law. . The recent conflict in Gaza only reinforces the urgency of resolving this conflict swiftly and peacefully. I will remain committed to negotiating directly with the State of Israel the day after the UN vote as I am committed to negotiating directly with the State of Israel now.

As long as I remain President of the State of Palestine, my strong commitment towards a comprehensive and durable peace stands firm. But if you are to help me keep the peace in the Middle East, as well as satisfy the legitimate national aspirations of the Palestinian people, then I strongly urge the Senate and Congress not to take any unilateral actions that would undermine all the efforts exerted by all parties towards state-building and the investment in a culture of peace and tolerance.

Yours sincerely,

Mahmoud Abbas

Chairman of the Executive Committee of the Palestine Liberation Organization

PRESIDENT OF THE PALESTINIAN AUTHORITY

ملحق رقم (2)
رسالة أعضاء الكونجرس الأمريكي للرئيس أوباما 2012/12/10

[Ros-Lehtinen/Berham/Royce/Engel letter to President Obama, circulated for co-signers Monday, December 10, 2012; no closing date specified]

December XX, 2012

The President
The White House
Washington, DC 20500

Dear Mr. President:

Your Administration discouraged the Palestinian leadership from pursuing non-member state observer status at the United Nations and took a firm stance in both voting "no" and encouraging other nations to do the same, and we appreciate those efforts.

We are deeply disappointed and upset that the Palestinian leadership rebuffed the entreaties of your Administration and the Congress and insisted on pursuing this distinctly unhelpful initiative. This Palestinian action violated both the letter and spirit of the Oslo Accords, and it opened the door for expanded Palestinian efforts to attack, isolate, and delegitimize Israel in a variety of international forums—a threat which, even if unrealized, would hang over Israel's head during any future negotiation or any effort by the Israeli government to defend its citizens from terrorism.

This is a truly unfortunate outcome. History has shown that direct talks are the only means for resolving disputes between Israel and its neighbors. Direct talks were the path that brought peace treaties between Israel and Egypt and between Israel and Jordan. Direct talks also led to the Oslo agreements between Israel and the PLO, and the PLO pledged in Oslo that it would take no unilateral action to change the status of the West Bank and Gaza.

Now PLO Chairman Abbas has violated that signed agreement. Accordingly, we believe the United States must respond strongly to the Palestinian leadership's failure to uphold its obligations. First, we must send a clear message of disapproval, beyond our negative vote, with Chairman Abbas and the PLO's decision to seek a UN status upgrade at the General Assembly. One important way of expressing U.S. disapproval would be to send the message that such actions are not cost-free and that, at a minimum, they result in setbacks to U.S.-Palestinian relations. We can do this by closing the PLO office in Washington, D.C. We can also call our Consul-General in Jerusalem home for consultations. We urge you to take these steps.

Second, we stand ready to work with you and commit to using every means at our disposal to ensure that this General Assembly vote does not serve as a precedent for elevating the status of the PLO in other UN bodies or international forums. Over the past year, Palestinian leaders have indicated an intention to apply for full membership in the International Criminal Court and over a dozen other international institutions in order to assert Palestinian claims against Israel. Such efforts would not only unfairly target our Israeli ally, but would devastate efforts to resume the peace process and do possibly irreparable harm to those international institutions. We should do everything possible to make sure that does not happen, including by reaffirming our commitment to maintaining and enforcing U.S. laws that require withholding U.S. contributions from any international forum that grants membership to the PLO.

Thank you for your consideration, and we look forward to your response.

Respectfully,

ILEANA ROS-LEHTINEN
Member of Congress

HOWARD L. BERMAN
Member of Congress

EDWARD R. ROYCE
Member of Congress

ELIOT L. ENGEL
Member of Congress

ملحق رقم (3)

نص القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة 29- 11- 2012
باللغتين العربية والانجليزية

الدورة السابعة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة
البند 37 من جدول الأعمال : قضية فلسطين

إن الجمعية لعامة ،

إذ تسترشد بمقاصد ومباديء ميثاق الأمم المتحدة ، تؤكد في هذا الصدد على مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب.

وإذ تُشير إلى قرارها 2625 (د-25) بتاريخ 24 تشرين الأول / أكتوبر 1970 ، مؤكدة في جملة أمور ، واجب كل دولة أن تعزز من خلال إجراءات مُشتركة ومنفصلة تحقيق مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب،

وإذ تُشدد على أهمية صيانة وتعزيز السلم الدولي القائم على الحرية والعدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان الأساسية ،

وإذ تُشير إلى قرارها 181 (د-2) المؤرخ 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947،

وإذ تُعيد تأكيد مبدأ الميثاق في عدم جواز اكتساب الأرض عن طريق القوة،

وإذ تُعيد تأكيد قرارات مجلس الأمن ، بما في ذلك ، في جملة أمور ، القرارات : 242 (1967) ، 338 (1973)، 446 (1979) ، 478 (1980) ، 1397 (2002) ، 1515 (2003) ، و 1850 (2008)،

وإذ تُعيد تأكيد أنطباق اتفاقية جنيف المُتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المعقودة في 12 أب/ أغسطس 1949 ، على الأرض الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس الشرقية ، وبما يشمل ما يخص قضية الأسرى.

وإذ تعيد تأكيد قرارها 3236 (د – 29) المؤرخ 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974 ، وجميع القرارات ذات الصلة ، بما في ذلك القرار 66/146 المؤرخ 19 كانون الأول /ديسمبر 2011،
وإذ تؤكد من جديد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة،

وإذ تُعيد تأكيد قرارها 43/176 المؤرخ 15 كانون الأول /ديسمبر 1988 ، والقرار 66/17 المؤرخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، وجميع القرارات ذات الصلة فيما يتعلق ب " تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية " ، والتي / في جملة أمور ، أكدت على الحاجة إلى :

أ- انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 ، بما فيها القدس الشرقية ،

ب-إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وبالدرجة الأولى حقه في تقرير المصير وحقة في إقامة دولته المستقلة ،

ت-التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين طبقاً للقرار 194 (د-3) المؤرخ 11 كانون الأول/ديسمبر 1948 ، و

ث-الوقف الكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس الشرقية ،

وإذ تُعيد أيضاً تأكيد قرارها 66/18 المؤرخ 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 وجميع القرارات ذات الصلة بشأن وضع القدس ، واضعة في اعتبارها عدم اعتراف المجتمع الدولي بضم القدس الشرقية ، والتأكيد على ضرورة إيجاد طريقة من خلال المفاوضات للتوصل إلى حل لوضع القدس كعاصمة لدولتين،

وإذ تُشير إلى الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في 9 تموز/يوليه 2004،

وإذ تُعيد تأكيد قرارها 58/292 المؤرخ 6 أيار/مايو 2004 ، مؤكدة ، في جملة أمور ، أن وضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 ، بما فيها القدس الشرقية ، لا يزال وضع

الاحتلال العسكري ، وأنه وفقاً للقانون الدولي وقررات الأمم المتحدة ذات الصلة ، يكون للشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير والسيادة على أرضه،

وإذ تُشير إلى قرارها 3210 (د–29) المؤرخ 14 تشرين الأول /اكتوبر 1974 وقرارها 3237 (د– 29) المؤرخ 22 تشرين الأول /اكتوبر 1974 ، اللذان ، على التوالي ، دعيا مُنظمة التحرير الفلسطينية للمُشاركة في مداولات الجمعية العامة كممثل للشعب الفلسطيني ، ومنحها مركز المراقب،

وإذ تُشير أيضاً على قرارها 43/177 المؤرخ 15 كانون الأول /ديسمبر 1988 ، والذي إعترفت فيه ، في جملة أمور ، بإعلان دولة فلسطين، الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1988 ، وقررت أن يُستعمل في منظومة الأمم المتحدة إسم "فلسطين" بدلاً من تسمية "مُنظمة التحرير الفلسطينية"، دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية ووظائفها في منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تأخذ في الإعتبار أن اللجنة التنفيذية لمُنظمة التحرير الفلسطينية ، وفقاً لقرار المجلس الوطني الفلسطيني، تُعهد لها سُلطات ومسؤوليات الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين،

وإذ تُشير إلى قرار الجمعية العامة 52/250 المؤرخ 7 تموز/يوليه 1998 ، الذي منحت فلسطين بموجبة حقوقاً وامتيازات إضافية بوصفها مُراقباً،

وإذ تُشير إلى مُبادرة السلام العربية التي أقرتها جامعة الدول العربية في آذار /مارس 2002،

وإذ تُعيد تأكيد التزامها، وفقاً للقانون الدولي ، بالحل القائم على دولتين دولة فلسطين مُستقلة ذات سيادة ، ديمقراطية ، وقابلة للحياة ومتواصلة جغرافياً ، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام 1967،

وإذ تضع في اعتبارها الاعتراف التبادل في 9 أيلول / سبتمبر 1993 بين حكومة دولة إسرائيل ومُنظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة الشعب الفلسطيني،

وإذ تؤكد على حق جميع الدول في المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً ،

وإذ تُثني على خطة السلطة الوطنية الفلسطينية لعام 2009 لبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية المستقلة خلال فترة سنتين ، وترحب بالتقييمات الإيجابية في هذا الصدد عن الإستعداد لبناء الدولة من قبل البنك الدولي والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي وكما إنعكست في استنتاجات رئيس لجنة الاتصال المخصصة في نيسان/أبريل 2011 وإستنتاجات الرئيس اللاحقة ، والتي قررت أن السلطة الفلسطينية لديها من مقومات إقامة دولة قادرة على أداء مهامها ما يتجاوز الحد المطلوب في القطاعات الرئيسية التي شملها البحث.

وإذ تعترف بأن العضوية الكاملة التي تتمتع بها فلسطين في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ومجموعة الدول الأسيوية ، وأيضاً كعضو كامل كما هو الحال في جامعة الدول العربية ، وحركة عدم الإنجياز ، ومُنظمة التعاون الإسلامي ومجموعة ال 77 والصين،

وتُقر حتى تاريخه بأن 132 دولة أعضاء في الأمم المتحدة قد اعترفت بدولة فلسطين.

وإذ تُحيط علماً بتقرير لجنة مجلس الأمن المعنية بقبول الأعضاء الجدد ، المؤرخ 11 تشرين الأول / اكتوبر 2011،

وإذ تُشدد على المسؤولية الداءمة للأمم المتحدة حيال قضية فلسطين إلى أن تُحل القضة بشكل مُرضي بجميع جوانبها ،

وإذ تُعيد تأكيد مبدأ عالمية العضوية في الأمم المتحدة ،

1- تُعيد تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال في دولته فلسطين على الأراض الفلسطينية المحتلة مُنذ عام 1967.

2- تُقرر منح فلسطين وضع دولة مراقبة في منظومة الأمم المتحدة، دون المساس بالحقوق والامتيازات المكتسبة ودور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني، وفقاً للقرارات ذات الصلة والممارسة.

3- تُعرب عن أملها في أن ينظر مجلس الأمن بعين العطف في الطلب المقدم من قبل دولة فلسطين يوم 23 ايلول / سبتمبر 2011 للإنضمام إلى العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

4- تُؤكد تصميمها على الإسهام في إعمال الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني والتوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط التي تُنهي الاحتلال الذي بدأ في عام 1967 وتحقق رؤيا الدولتين، دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وديمقراطية، ومتواصلة جغرافياً، وقابلة للحياة، تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل، على أساس حدود ما قبل عام 1967.

5- تُعبر عن الحاجة الملحة لاستئناف وتسريع المفاوضات في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعية مؤتمر مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق للجنة الرباعية، من اجل تحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة بين الجانبين الفلسطينيين والقدس والمستوطنات والحدود والأمن والمياه.

6- تحث جميع الدول والوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مواصلة دعم الشعب الفلسطيني ومساعدته على نيل حقه في تقرير المصير والاستقلال والحرية في أقرب وقت.

7- تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار وتقديم إلى الجمعية العامة في غضون ثلاثة أشهر عن التقدم المحرز في هذا الصدد.

DRAFT [24 November 2012] – Rev.8

67th Session of the United Nations General Assembly

Agenda Item 37: Question of Palestine

Status of Palestine in the United Nations

The General Assembly,

Guided by the purposes and principles of the United Nations Charter, and stressing in this regard the principle of equal rights and self-determination of peoples,

Recalling its resolution 2625 (XXV) of 24 October 1970[1], affirming, inter alia, the duty of every State to promote through joint and separate action realization of the principle of equal rights and self-determination of peoples,

Stressing the importance of maintaining and strengthening international peace founded upon freedom, equality, justice and respect for fundamental human rights,

Recalling its resolution 181 (II) of 29 November 1947,

Reaffirming the Charter principle of the inadmissibility of the acquisition of territory by force,

Reaffirming relevant Security Council resolutions, including, inter alia, resolutions 242 (1967), 338 (1973), 446 (1979), 478 (1980), 1397 (2002), 1515 (2003) and 1850 (2008),

Reaffirming the applicability of the Geneva Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War, of 12 August 1949, to the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, **including, *inter alia*, with regard to the matter of prisoners,**

Reaffirming its resolution 3236 (XXIX) of 22 November 1974, and all relevant resolutions, including resolution 66/146 of 19 December 2011, reaffirming the right of the Palestinian people to self-determination, including the right to their independent State of Palestine,

Reaffirming its resolution 43/176 of 15 December 1988, resolution 66/17 of 30 November 2011, and all relevant resolutions regarding the "Peaceful Settlement of the Question of Palestine", which, inter alia, stress the need for (a) the withdrawal of Israel from the Palestinian territory occupied since 1967, including East Jerusalem; (b) the realization of the inalienable rights of the Palestinian people, primarily the right to self-determination and the right to their independent State; (c) a just resolution of the problem of the Palestine refugees in conformity with resolution 194 (III) of 11 December 1948; and (d) the complete cessation of all Israeli settlement activities in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem,

[1] Declaration of Principles of International Law concerning Friendly Relations and Cooperation among States in accordance with the Charter of the United Nations (24 October 1970)

Reaffirming also its resolution 66/18 of 30 November 2011 and all relevant resolutions regarding the status of Jerusalem, bearing in mind that the annexation of East Jerusalem is not recognized by the international community, and emphasizing the need for a way to be found through negotiations to resolve the status of Jerusalem as the capital of two States,

Recalling the advisory opinion of the International Court of Justice of 9 July 2004,

Reaffirming its resolution 58/292 of 6 May 2004, affirming, inter alia, that the status of the Palestinian territory occupied since 1967, including East Jerusalem, remains one of military occupation, and that in accordance with international law and relevant United Nations resolutions, the Palestinian people have the right to self-determination and to sovereignty over their territory,

Recalling its resolutions 3210 (XXIX) of 14 October 1974 and 3237 (XXIX) of 22 November 1974, by which, respectively, the Palestine Liberation Organization was invited to participate in the deliberations of the General Assembly as the representative of the Palestinian people and was granted observer status,

Recalling also its resolution 43/177 of 15 December 1988, by which it, inter alia, acknowledged the proclamation of the State of Palestine by the Palestine National Council on 15 November 1988, and decided that the designation "Palestine" should be used in place of the designation "Palestine Liberation Organization" in the United Nations system, without prejudice to the observer status and functions of the Palestine Liberation Organization within the United Nations system,

Taking into consideration that the Executive Committee of the Palestine Liberation Organization, in accordance with a decision by the Palestine National Council, is entrusted with the powers and responsibilities of the Provisional Government of the State of Palestine[2],

Recalling its resolution 52/250 of 7 July 1998, by which additional rights and privileges were accorded to Palestine in its capacity as observer,

Recalling the Arab Peace Initiative adopted in March 2002 by the League of Arab States,

Reaffirming its commitment, in accordance with international law, to the two-State solution of an independent, sovereign, democratic, viable and contiguous State of Palestine living side by side with Israel in peace and security on the basis of the pre-1967 borders;

Bearing in mind the mutual recognition of 9 September 1993 between the Government of the State of Israel and the Palestine Liberation Organization, the representative of the Palestinian people,

Affirming the right of all States in the region to live in peace within secure and internationally recognized borders,

Commending the Palestinian National Authority's 2009 plan for constructing the institutions of an independent Palestinian State within a two-year period, and *welcoming* the positive assessments in this regard about readiness for Statehood by the World Bank, the United Nations and the International Monetary Fund and as reflected in the Ad Hoc Liaison Committee Chair Conclusions of

[2] A/43/928 of 9 December 1988

April 2011 and subsequent Chair Conclusions, which determined that the Palestinian Authority is above the threshold for a functioning State in key sectors studied,

Recognizing that full membership is enjoyed by Palestine in the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, the Economic and Social Commission for Western Asia, and the Group of Asian States and is also a full member as in the League of Arab States, the Non-Aligned Movement, the Organization of Islamic Cooperation and the Group of 77 and China,

***Recognizing* that, to date, 132 States Members of the United Nations have accorded recognition to the State of Palestine;**

Taking note of the 11 November 2011 report of the Security Council Committee on the Admission of New Members,

Stressing the permanent responsibility of the United Nations towards the question of Palestine until it is satisfactorily resolved in all its aspects,

Reaffirming the principle of universality of membership of the United Nations,

1. *Reaffirms* the right of the Palestinian people to self-determination and to independence in their State of Palestine on **the Palestinian territory occupied since 1967**;

2. *Decides* to accord to Palestine **Non-member** Observer State status in the **United Nations**, without prejudice to the acquired rights, privileges and role of the Palestine Liberation Organization **in the United Nations** as the representative of the Palestinian people, in accordance with the relevant resolutions and practice;

3. *Expresses the hope* that the Security Council will consider favorably the application submitted on 23 September 2011 by the State of Palestine for admission to full membership in the United Nations;
4. *Affirms* its determination to contribute to the achievement of the inalienable rights of the Palestinian people and the attainment of a peaceful settlement in the Middle East that ends the occupation that began in 1967 and fulfills the vision of two States, an independent, sovereign, democratic, contiguous and viable State of Palestine, living side by side in peace and security with Israel, on the basis of the Pre-1967 borders.

5. *Expresses the urgent need for* the resumption and acceleration of negotiations within the Middle East peace process, based on the relevant United Nations resolutions, the Madrid terms of reference, including the principle of land for peace, the Arab Peace Initiative and the Quartet Roadmap, for the achievement of a just, lasting and comprehensive peace settlement between the Palestinian and Israeli sides that resolves all outstanding core issues, namely the Palestine refugees, Jerusalem, settlements, borders, security, water;

6. *Urges* all States and the specialized agencies and organizations of the United Nations system to continue to support and assist the Palestinian people in the early realization of their right to self-determination, independence and freedom;

7. *Requests* the Secretary-General to take the necessary measures to implement the present resolution and to report to the Assembly within three months on progress made in this regard.

26/11/2012